

1991
• 15

Handwritten text, possibly a signature or date, located near the top center of the page.

15
1991

٨١٩٤٠
م

شرح العصام على السمرقندية ، تأليف العصام
الاسفراييني ، ابراهيم بن محمد - ٩٤٥هـ . بخط
سليمان بن محمد الواردي ١١٩٠هـ .

٢٢٣ ق ١٥ س ١٩٥ × ١٣ سم

١٩٩٨
م

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٢٢) خطها نسخ
معتاد ، طبع .

الازهرية ١١٠٤ دار الكتب المصرية ٢٠٧:٢

١ - علم البيان ، البلاغة العربية ١ - المؤلف

ب - اسم الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح السمرقندية

هـ - الرسالة العصامية لحل الدقائق السمرقندية

و - شرح الرسالة لترشيحية ز - شرح رسالة الاستعارات

٨١٩٤٠
م

(حاشية الزيباري على شرح العصام للسمرقندية) ،

تأليف الزيباري ، حسن بن محمد - كان حيا

قبل سنة ١٠٨١هـ . بخط سليمان بن أحمد الواردي

سنة ١١٩٠هـ .

١٩٩٨
م

٦٦ ق ١٥ س ١٩٥ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٤ - ٨٩) خطها نسخ معتاد .

الازهرية ٣٧٠:٤ - ٣٧١ دار الكتب المصرية ١٨٩:٢

١ - علم البيان ، البلاغة العربية ١ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

كتاب شرح الفريدي
استغارة عظام الدين

هذه الرسالة المسماة بالفريد للمولى المحقق والخبر المدقق
مولانا ابوالقاسم الثبيتي السمرقندي بحضرة الملك الهادي
هذا الشرح كالاعلام المستغارة عظام للمولى المكرم والخبر الفهم
مولانا عظام الدين ابراهيم ارحله الله الجنة النعيم

| |
|--|
| مكتبة جامعة الفرياض - قسم المخطوطات |
| اسم الكتاب شرح نصير السالكين الرقم ٦٩٩٨ |
| اسم المؤلف عظام الدين سمرقندي تاريخ النسخ ١١٩٠ |
| عدد الاوراق ٦٠٠ ملاحظات بملاحظة |

يقول العبد المقتدر الى الطاف ربّه الخفية عصام الدين
 بن محمد حمّتها مغفرتة الجليّة اية احسن ما يزداد به النعم
 الوفيّة ويدفع به البليّة في البكرة والخبيّة الحمد لو اهد
 العطية اى كل عطية او العطية المعهودة التي نزلت
 فيها السورة في تناسب فقرتها الحمد والصلوة اشترتا
 ولا يخرج الحمد بذلك عما ان يكون على النعمة الواصلة الى
 الشاكرات كل ما وطب لنبيّا عليه السلام من العطايا فهو
 نعم مسلمي البرايا والصلوة على خير البرية اى جميع البرايا
 او البرية المعهودة التي عرّدت تفضيل النبي عليه السلام عليها
 من الانس والجن والملك الكرام اذ ما عداها خارج
 ان يكون له في سلك التفضيل الانتظام وعلى له اى اتباعه
 اذ هي احد معني الال فلا يلزم على المص الا ههنا بل فيه ابراهم

حسن لا يخفى على ارباب التعلال ولو قال وعلى اله العليّة
 كان احسن سبكا واعلى منزلة عن اصحاب الرواية دوى
 النفوس لا زكاه وزكاه النفس يستلزم زكاه الفعل بطريق
 الاول اما بعد اما هذه بحجج التاكيد لا التفصيل المجمل مع التاكيد
 والاوّل ايضا مما اثبتته الرضى وان كان المشهور هو الثاني
 ومن قصر نظره على الثاني فقد صار عانيا بتكلفات لا يحد لها
 عانيا فانه محال ان الاستعارات اراد بها الاستعارة الممثلة
 والا استعارة بالكناية والاستعارة التخيلية واراد بقوله
 وما يتعلق بها اقسام تلك المعاني وقرايتها كما يفصح عنه
 عبارة فيما بعد ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة لا الاستعارة
 فلا وجه للجمع وانّه ليس للاستعارة بالكناية اقسام وانّه
 لم يتحقق الا قرينة الاستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت
 في الكتب مفصلة عسيرة الضبط اراد بالكتب ما يشمل ما فيها
 عنه بالزبر فيما بعد ايضا والاوّل غير مضبوط لداى مضبوطة
 في الجمل سركه الضبط فيعمل قوله مضبوطة على سركه



الضبط ليظهر التوارد في غار دت ذكرها بحسب ضبطها
بما هو مكتوب في القاموس على وجه دل عليه كتمام الدلالة
على هذه التغير عن الدلالة بالنطق ودل عليه ذكرها
بأنه على وزن العلم الكلام وعلى وزن عنق جمع زبور بالفتح
بمعنى الكتاب والثاني انبأ بالكتاب لفظا ومعنى وأن كان الأول
أعم فنظمت فرائد عوائده جمع فريدة وهي الدرة الثمينة
التي تحفظ في ظرف على جذوة ولا تخلط بالآل في شرفها وأما
فتها إلى العوائد من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف في قوله
كالغرائد ولا يخفى حسن إضافة الغرائد إلى العوائد في هذا الكتاب
ولو قال فرائد فوائده لكان أحسن لتحقيق محافل الاستعارات
وأقسامها وقوانينها كأنه أدرج الترتيب في القوانين فليعلم
يلتفت إليه لأن الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكره وجه إدخالها
في تحقيق أقسام الاستعارة لأنه إنما ذكر لتحقيق الاستعارة
المترتبة يأتيه ذكر القوانين مع أن البحث عنها من أجل تحقيق
الاستعارة وأقسامها في ثلثة عقود ولا يخفى حسن نظم الغرائد

في العقود وأن الاستعداد أن كل عقد لهما من تلك الثلثة
وأما على ترتيب المذكور والأول مع دون الثاني العقد الأول
نوع المجاز الأول في النوع الاستعارات لأن المقصود من الاستعارة
تحقيق الاستعارات وأقسامها وقوانينها فمما سواها مذكور في
فأقسام المجاز وأوضح من أنواع المجاز أن يقال اختارة ثلثها
الهم إلى الأقسام الأولية وفيه ستة فرائد الغريبة الأولى المجاز
المفرد وقبة المعرف بالمفرد لداعي ذكر الكلمة في تعريفهم مع أن
تقسيم ذلك المعرف إلى التمثيل كما هو مقتضى ظاهر كلامهم دليل
على أن المعرف مطلق المجاز وأدع إلى صرف الكلمة إلى ما يعم الكلام
لحفظ التعريف عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى
فيه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اسقط عن التعريف
قيمة اصطلاح به الخطاب مع أنه ذكره غيره لإدخال الصلوة المستعملة
بحسب اللغة في العمل الشرعي لأنها مجاز مع أنها لم تستعمل في غير
ما وضعت له على ما ذكره غيره ناد فيه نظر ولا خراج الصلوة المستعملة
بحسبها في الدعاء لأنها المستعملة في غير ما وضعت له عرف الشرح

مع انهما ليست بسمان فلا بد من اخراجها بقيد اصطلاح به
 التماثل لانهما المستعمل فيهما وصحت له في اصطلاح
 الكتاب وهو عرف القوم على ما نقول لا عناء قبح الحسنة
 المستعمل بها في التعريف عند علاقة وهي بالفتح واما بالكسر
 ففي الامور الحسية قال في الصحاح طعي بالكسر علاقة السوط
 ونحوها وبالفتح علاقة الحب ونحوها واحسن رواه عن الفلطي
 فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سرحا في مقام استعمال
 العرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عند اشتراط القرينة لانت
 القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على تفهده وليس مع الخلط
 نصبه دل على تفهده مع قرينة صفة لعلاقة اي علاقة
 كانت مع قرينة والاول لعلاقة وقرينة لان القرينة
 من نواحي العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز وكذلك
 ان تجعل قوله مع قرينة حالاً مما المشكك في استعماله والقرينة
 ما يقصص عن المراد لا بالوضع مانعة عن ارادة اخرج به
 الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست مانعة عن ارادة

الموضوع له لان القرينة بينهما وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي
 من دون المجاز كقوله فيهم وفيه مجازية في كناية
 في ارادة المعنى الموضوع له في كناية بل ليتوصل به الى الانتقال
 الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له لاداة
 وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة مجزية له ان لا يراد
 باللفظ الموضوع له لذاته وغير الموضوع له كذا ليس فيها قرينة عدم
 ارادة مطلقا اذ يجوز ارادة للانتقال فيما لا يفيدهم ان ثبت
 انهم قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع
 فيه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته مثلا جاء في اسدي يرى
 ليس فيه مع الاسد الا الرمي الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته
 السبع المخصوص ولا يمنع عن ان يقصد للانتقال الى الشبح
 فلا يشبه المجاز متميزا عن الكناية في شئ من الاستعمالات
 ويمكن ان يجاز عنه بان صحة ارادة الموضوع له للانتقال
 معانها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال
 ففي جاء في اسدي يرى ليس اتيانا اسدي متحققا بخلافه فحينما اطلب

فإن جئنا بالكلمة موجودة فيفتح أن يراد بالانتقال إلى المضيا فيه
 إذا كانت على وجه المقصود من التسمية فكل ما كان
 له تسمية بعلاقة واحدة والآلة ستارة معرفة المستعمل
 أن اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للتسمية استتارة ولم نجد
 التقييد بالمصحة في كلامهم مع أنه نافية ما سياتي من أن الاستتارة
 المكينة على كلف الشبهة المضرة بالنقض المشار إليه بالتخييل
 المستعمل في الشبهة فإنه يصدق على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 للمماثلة مع أنها ليست استتارة مصرة بل مكينة الفريدة
 الثانية إذا كان المستعار اسم جنسي أي اسما غير مشتق اسم الجنس
 فيعرف النحاة بساواة الكلمة فيتناول المشتقات النكرة
 ولا يتناول أسامة والآلة ونظائرهما فلا يصح إرادته
 في هذا المقام لشمول الاستتارة الأصلية جميع المعارف
 الغير المشتقة إلا العلم الشخصي وعدم شمولها المشتقات
 وقد جعل صاحب رسالة الوضعية اسم الجنس مقايلا
 للمصدر والمشتق فلا يصح إرادته أيضا وإن كان أقرب

من الأول فاعلم اسم الجنس في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق
 كقولهم العلم لا يستعار لئلا يسمي الجنسية لا فتضاها الشخصية
 يدل على أن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص والآلة فتشوق
 أيضا ينافي الجنسية ولا يخفى أنه قوله أي اسما غير مشتق يتناول
 العلم الشخصي فكأنه أراد ما هو اسما كلياً غير مشتق ويخرج
 عنه العلم المشتهر بصيغة مع أنه يستعار لئلا يريدا اسما كلياً
 حقيقة أو حكما ويتناول العلم الجامد المشتهر بصيغة إذا
 لم يكن مشتقا فإنه في حكم الكلي عندهم ويخرج عن الأعلام الشخصية
 الغير المشتهرة ولا يخفى أنه تكلف جدا يستلزم مقام التعبير
 ومع ذلك يخرج عنه نحو خاتم علماء آة الاستتارة فيه أصلية
 ويدخل في مفهوم التسمية فالاستتارة أصلية يعرف وجه
 أصلها بوجه معرفة وجه تبعيةها والآلة فتبعية لجرها
 في اللفظ المذكور أي المشتق والحرف فانها ببقيا بقوله والآلة بعد
 جر يانها في المصدر أن كان استتار مشتقا وذلك لأنه إذا أريد
 استتارة قتل مفهوم ضرب لتبعية مفهوم ضرب بمفهوم قتل

في شبه التائيدية الضرب بالقتل واستعارة القتل ويستق منه
 مثل فيستعار قتل بتجئة استعارة القتل وهكذا باقي المشتقات
 وعلى القوم ذلك بما فيه خفاء ولا تفي تلك الرسالة بتحقيق
 لكن الحق يتبين لك ما هو من مواهب الواهب قريب الى الاقرب
 فانه قريب المسكن غير بعيد المرام وهو ان المشتقات موضوعة
 بوضعي وضع المادة والهيئات فاذا كانت في استعارتها
 لا يتغير معانيها للهيئات صفة معانيها فلا وجه لاستعارة الهيئات
 فالاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها
 ليستعار موادها بتجئة استعارة المصدر وكذا اذا استعير
 الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل بالماضي يكون بتجئة
 كشبه الضرب الواقع في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق
 الوقوع فيستعار له ضرب فلا استعارة استعارة الهيئات
 وليست بتجئة استعارة المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار
 بتجئة استعارة الجزء وان اردت احقيقا تركناه لضيق
 المقام لا يضئ بالكلام ف عليك يد سالتنا الفارسية

المعول

المعول في تحقيق المجازات قلل في خواص هذه الرسالة اعلم ان
 الاستعارة في الفعل انما تستعمل بتجئة المصدر ولا يجري
 في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة على قياس الحرف
 فان معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة بتعالان
 مطلق النسبة لم يشترط بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه في
 الاستعارة بخلاف معاني متعلقات الحروف فانها انواع
 مخصوصة لها احوال مشهورة ثم ان الاستعارة في الفعل
 على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل
 ويستعار له اسم ثم يستق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا
 والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق
 الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدر اعني الضرب
 موجودا في كل واحد من المشبه والمشببه لكنه قيد في كل منهما
 بقيد ما يورثه اخر فيصح التشبيه لذلك كذا افاده المحقق
 الشريف لكن ذكر العلامة المحقق عضد الملة والدين في فوائده
 الغياثية ان الفعل يدل على النسبة ويستعمل حديثا في يتقضي



وزمانا في لاكتش فالاستعارة متصورة في كل واحد من المثلثين
ففي نسبة كهنم الامير الجند وفي الزمان كنادي اصحاب
الجنة وفي الحدث نحو فبشرهم بجزاب اليه هذا الكلام تأمل فان
فيه اشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة
دون النسبة في التعيين عن المستقبل بلغة الماضي فافهم انهم
كلام المصنف الى ان نسبة امر بالتأمل لبقاء القول باستعارة النسبة
في هزم الامير الجند دون ناري اصحاب الجنة فانه كما يصح
تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجنة
والاستعارة بهي تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل
بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة وكذا الاستعارة
في احد الصورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة بين فارق
ولم يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من ان الحق من القولين
ايتما ونحو نقول الحق ما ذكره الشريف المحقق لكي لا يما ذكره
اما الاول فلان الفعل موضح للنسبة الى الفاعل مجازيا كان
او حقيقيا ولهذا ليس في هزم الامير الجند مجاز لغوي

واما

واما الثاني فلان النسبة الفعل انواعا نسبة الى الفاعل وهي نسبة
مخصوصة كما ان الابداء نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول
ونسبة الى المكان الى غير ذلك وكل منها نوع مخصوص له لوانه
مخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة
مع العلامة المحقق ليس الا في المثال وهو قوله هزم الامير الجند
للاستعارة في النسبة اما لو قطع النظر عنه فالحق مع العلامة
لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية نحو اجرب وهي مشتهرة
بصفات تصح لان تشبه بها كالوجوب وقد يوضع للنسبة
الاخبارية وهي مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة ويتوار
الفعل من احدهما للآخر كما استعارة رحمة الله لا رحمة واستعارة
قوله عليه السلام فليستوا قول النبي صلى الله عليه وسلم
من كذب على متعمدا فليستوا مقوده من النار للنسبة
الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى يستو مقوده من النار صرح
به في شروح الحديث وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا واما
كان متعلقا معنى الحرف فظاهر فيما هو معني فيه ملحوظ بنسبة

حتى لو لم صاحب التفسير في لأم التعليل جوده فستره
 تحقيق الحق ورد الخطأ المطلق فقال والمواد بتخلق معنى
 الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كان ابتداء ونحوه من
 الاشتراء والتعليل والموضع له الحرف هذه المعاني المطلقة
 عند الجمهور أكثر الواضع شرط استعماله في جزئي مخصوصة
 من جزئياته حتى لو لمهم كون الحروف مجازات لا حقاً يربط
 لها وبعض من وقت التحقيق جعل الموضع له الحرف الجزئية
 المخصوصة وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات اجتمعت
 بها عند الوضع لها وكونه الحق الحقيقي بالاختيار واختاره
 فجعلها معبراً بها معنى الحرف لم يجعلها معاني الحروف وتحقيق
 الاستعارة في الحروف أن معانيها عدم استقلالها لا يمكن
 أن يشبه بها لأن التشبيه هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه
 في امر فيجري التشبيه فيما يعبر به عنه ويلزم بتبعيته الاستعارة
 في التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف ومن الحواش التي
 اشتهر في هذا المقام هذه لم يقسم المجاز المرسل إلى الاصل

والنق

والشيء على قياس الاستعارة كقولهم يشبه بكذا كلاً منهم قال
 في المعنى ومن أمثلة المجاز في القرآن فقرأت القرآن
 بالله استعملت قرأت مكان اهدت القراءة لكون القراءة مسببة
 عن ارادتها استعمالاً مجازياً فبين العلاقة في المصدر فيشبه
 إلى أن استعمال المشتق بمعنى المشتق بتبعية المصدر وجوز
 في شرح التلخيص أن يكون نطقاً في نطق الحال مجازاً مرسلاً
 عن ذلك باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق فافهم بريدته يبي
 علاقة المجاز بين المصدرين دون الفعلين ويشعر ذلك باعتبار
 العلاقة بين المصدرين أولاً وفيه بحث لأنه ينبت على أن العلاقة
 باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل دون كل جزء وأكثر التبعية
 قدم المفعول على الفاعل لأنه من وضع الظاهر موضع المضمرة
 مكاناً الالتباس فوضع موضع الضمير لأن الضمير كان متصلاً
 واجب التقدير على الفاعل لعدم تعدد الاتصال فاختفظ
 فانه نكتة جليلة قد وفقنا باستخراجها السكاكي وردت في
 المكنية لا يرد نفسها إلى المكنية بل جعل قريباً مكنية ويرد نفسها

الى التخييلية وطمان المقصود بهما قال كما ستعرف في نظريته
فلم يفت لا يوفق في نكار الحقيقة ما ينة اخراجها عن كونها
اذا جمال كونها ممكنة لا يدع احتمالها قلت يرجح المكسبة
عدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى والاحتمال المروج
مكرو عند ذوي العقول الواجحة وبنية فيما بعد على كون الاحكام
انكارا مبنيا على الرجحان لا على البطلان لو كنت ذاتية القوية
الثالثة ذهب السكالي الى انه اذا كان المتعارل محققا حقا
او عقلا فلا استعارة لتحقيقه لكون المتعارل متحققا
ميتقنا والا فتخييلية لبناء المتعارل على التوهم والتخيل
وهذا زبدة ما ذكره والا فالقسم التي تتفاد ما كلامه
ثلاثة تحقيقية وتخييلية وممكنة لهما لا يخرج منها جعل
قال قسمه الانحصار في التحقيقية والتخييلية وانما قال
يكشف ذلك حقيقتها اشارة الى ما سيذكره من انها قوية
لا استعارة المكسبة كما في اظفار المنيه فان الاظفار استعملت
في امر تخيلت ونقدهت في المنيه شبيهة بالاظفار بعد

سما

شبهها بالسج وتبينها من لذة داحلة على ما شئت من
تبيينها بالتحقق لانها لا يمكن ان تكون متعارلة
لا اظفار الحقيقة لهما مجازا فوقهم صورة شبيهة بالظفار
فيها واستعمال الاظفار فيها التحصيل القوي للمكسبة
خروج عن الطريق المستقيم القوية الرابعة الاستعارة
ان له تقترن بما يلايم شيئا من المتعارل والمتعارل
فمطلقة المراد من الاقتان بما يلايم الاقتان بما هو
القوية والا فالقوية مما يلايم المتعارل فلا يوجد المتعارل
مطلقة لا يقال الاستعارة باعتبار القوية لا تقترن بما يلايم
المتعارل بل تقترن بما يصير متعارلا باقتان القوية
لانا نقول الاستعارة بتحقيق بالقوية المانعة عن ارادة
الموضوع له وما يلايم المتعارل القوية المعينة فلا استعارة
باعتبار القوية المعينة تقترن بما يلايم المتعارل فلا بد
من التقييد بخواريت اسد الاولى تقييده بالوصف بالرمي
لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتقاء القوية وان قرنت
استعارة

بأنها حقيقة تابعة للأثر لتعبر عن الشيء بلفظ الاستعارة
من ثانيا للاستعارة لا تقتضي بالالتقوية كالمثل في الاستعارة
به مع رديفه إلى المشبه ويجوز أن يكون مستعار من موضوع
المستعار منه ملايه المستعار له ويكون ترشيح الاستعارة
بمجرد أنه غير عن ملايه المستعار بلفظ موضوع ملايه
المستعار منه مستعار ولا يخفى أن هذا لا يختص بكون لفظ
ملايه المستعار منه مستعار بل يتحقق الترشيح بذلك
التعبر على وجه الاستعارة كان أو على وجه المجاز المرسل
إما للملايه المذكور أو للقدرا المشترك بين المشبه والمثبه
وأنه يحتمل مثل ذلك في التجريد بأن يكون باقيا على حقيقة
أو مجازا عما يلايه المشبه به فيجتمع التجريد والترشيح
ويحتمل الوجهين على الوجه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
حيث استعير الحبل للعهد لمشارته العهد بالحبل فيكون
وسيلة لربط شيئين بشئ وذكر الاعتصام وهو التمسك
بالحبل ترشيحا لما باقيا على معناه أو مستعار للوثوق

العهد

المعبر أو المجاز المرسل أو المجاز المرسل بلفظ الاستعارة
ملاقاة الحقيقة فيكون مجازا بمرتبته أو في الوثوق
به قبل ثبوتها بعهد الله وح كمن الترشيح والاستعارة
ترشيح لاخر فتأمل ولا يخفى أن الترشيح المحرّف
بذكر ملايه المشبه به بعد شموله لذكر ملايه المشبه
بلفظ ملايه المشبه به وكأنه أخذه مما ذكره الشارح
المحقق في شرح التلخيص إن استنبطت من كلام
الكشاف أنه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر
ملايه المشبه بلفظ ملايه المشبه به مما ذكره
في قوله تعالى الذين ينتصون عهد الله وسنذكر
تفصيله وما عليه فيما سيذكره في الاستعارة
التخييلية الفريدة السادسة المجاز المركب وهو
المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع
قرينة كالمخروا أي كقرينة المفرد في كونها مانعة
عن إرادة الموضوع له بمدق التعريف على مجموع اعتصموا

يجعل التسمية على الاحتمالين لا يتبعه اذا استعمل
 جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له
 استعمال مجموع في غير ما وضع له لان الموضع
 للمجموع مجموع امور ووضوح الاجزاء وفي تسمية
 مجموع المركب استعارة مركبة نظر بل في تسميتها
 استعارة كمالا يخفى على من ليس في معرفة الفن
 كالمستعير من الفن وكذا بيضة على مجموع قولنا
 في رحمة الله اي في الجنة مع انه جعل مجازا مركبا
 نظرا والحاصل ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية
 والخبر المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم فائدة
 الخبر والانشاء المستعمل في الخبر فلا يشمل ما يجوز في
 احوال الفاظ فيه ان كانت علاقته غير المشبهة فلا يسمى
 استعارة في حواشيه ولم يقل يسمى مجازا من سلاحيهم
 بذلك هذا والشرطية خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما اعتراض
 بالواو ويؤيد نفي التسمية بالاستعارة انه يسمى باسم اخر بل يلا

يؤيد ان يسمى استعارة في غير ما وضع له
 باسم لما في القوم واعترض عليهم الشارح المحقق للشيخ
 المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة في الانشاء ولا وجه
 لخصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ومنه نقول لا يجوز في شيء من
 اجزاء التمثيلية ما حيث الاستعارة بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة
 من كونها حقايق او مجازات او مختلفات بل في المجموع ما حيث المجموع بخلاف
 غيرهما من المركبات فانما يجوز فيها سائر اليها من التجوز في اجزائها فلم
 يلتفتوا الى ذلك التجوز واكتفوا بما بيانه بيان التجوز في مفرد وهي المركبة
 الخبرية والانشاء في موضوعه لنوع من النسبة فيجوز فيها بنقلها الى
 النوع الاخر فيصير المركب مجازا بتعبية ذلك التجوز بخلاف
 التمثيل نعم تجوز في التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في شيء من
 الاقسام فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة في التعريف ويجعل شاملة لها
 واما ان يترك بيانها بالمقاييس فان قلت التأييد في هذا ما ذكرنا
 من المركبات الخبرية المستعملة في الانشاء لا المركبات المقصودة
 بها افادة لازم فائدة الخبر فانه فيك حفظ التورية بقصد
 افادة معنى علمت مع انك حفظت التورية ولا مشيئة في شيء من
 اجزائه فهو كوكبك تقدم رجلا وتؤخر اخره بعينه قلت لعل عندكم
 ما قيل الميم من سلم المسلوب من السوء فيه فيم يودي الميم في

من يراى به في هذا الشئ ليس به اسم كذا
الكلام ولا يصير التقط به مجازا وللمص في هذا المقام
حاشية يعني عنها ما ذكرنا لئلا ننقلها ليكون شرحنا
جامعا لحواشيه رعاية الحق مكتوبه وهي هذه اجزاء هذا
المركب المسمى استعارة تمثيلية وأن كان لها مدخل
في استرجاع وجه الشبه الآتية ليس في شئ منها على انفراد
تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق بجموعها بل هي باقية
على حالها من كونها حقيقة او مجازا أما الأول فكما
في المثال المذكور وأما الثاني فكما لو عجم في الكلام المذكور
عن التقدم والتأخر والرجل يلفظ مجازا وكذا في قوله
تعالى ختم الله على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة لاحد
هيئة مانعة عن خلوص الحق فيها وجعل الكلام استعارة
تمثيلية بناء على تشبه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله
تعالى عليها حقيقة او مقدرة هذا الكلام والآية هي استعارة
تمثيلية لا تشبها على التمثيل بمعنى التشبه لا ان
التمثيل بها مع انه لا استعارة بدون تمثيل لا
فصل

١٢
فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب حتى
ما عداه من التشبيه ونظر البليغ كلاً وهذه
الاستعارة متعارفة فيسان البلاغة حتى لا يصاد
يرتضي من ذات حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة
المتعددة ان امكن ويحمل عليه يكون
المنظور للبليغ هذا التشبيه البليغ عظيم الشأن
وحقيقة ان تؤخذ امور متعددة من
المشبه ويجمع في الخاطر وكذا من المشبه
به ويجعل المجموعات مشاركين
في مجموع متشعب يشبهها وان اردت
مزيد التفضيل فلا تطلب من هذا المختصر
القليل وارجع الى مقام اعمد لمثل
لا الى كلام عذ الايجاز من فضله
وفي حواشيه كما ان الاستعارة

المصحة قد تكون مركبة يجوز ان تكون
الاستعارة المكنية ايضا مركبة ولا مانع
من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروها
وفي وقوعها في الكلام تردد ثم كتب
على هذه الحاشية ظفرت بعد عين من الدهر
بوقوعه في كلام الله تعالى على ما ذكره
العلامة التفناني في قوله تعالى فمن
حق عليه كرامة العذاب اذ كانت
تنقذ من النار في سورة التنزيل
ومن حواشيه في هذا المقام اذا قيل
انبت الربيع البقل وقصد تشبيه التلبس
الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فاستعمل
المركب الموضوع بالوضع التوحي
للتاني في الاقل فلا شك انه مجاز
مركب والعلاقة فيه المشابهة

١٢
وشرح العلامة التفناني في شرح الاصول بامتها
الاستعارة تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى ولي فيه بحث فان الاستعارة المركبة التمثيلية
على ما مر حواشيه يجب ان يكون وجه الشبه هيئته متحدة من
عدة امور وكذا المر فان يجب ان يكونا هيئتين متوحدتين
من مجموع اشياء قد تضامتا وتلافتا حتى عادت شيئا
واحدا فيقع في كل من الطرفين عدة امور مما يكون الله
فيما بينهما ظاهرا لكن لا يلتفت اليه وفي كونه المثل المذكور
كذلك بحث ولا شبهة في ان نحو اني اراك اه غير مستعمل
في تلبس الغير الفاعل ثم يقول بمثل هذا النوع من المجاز
في مثل هذا التركيب نسبة العلاقة عضدا للملء والديس
في الفوائد الغيائية وفي شرح المختصر الى الامام عبد القاهر
وذكر الفاضل التفناني اني اراك ليس قولا لعبد القاهر
والاخر من علماء البيان لكنه ليس بجيد هذا كلامه
وما ذكره من البحث مندفع بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل

بالفاعل مضاهاته اياه في التلبس واسند الفعل اليه
 كما هو المشهور لم يكن يجوز في اللغة فضلا عن ان يكون
 مجازا مركبا اما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة
 عن مفهوم مركب من غير قصد الى جزء من الاجزاء بالتلبس
 الذي هو عبارة عن مفهوم مركب اخر كذلك فاستعمل اللفظ
 الموضوع بالوضع التوجيهي للمركب الثاني في الاول فلا خفاء
 انها تشبيه اشياء باشياء قد تضاممت ولا صعبت
 حتى عادت شيئا واحدا وحيث يكون مثل قولنا اني اراك
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيه بهذا
 الاعتبار بالقول المذكور كون القول المذكور مستعملا في التلبس
 الغير الفاعلي فلا يتجه ايضا ما ذكره بقوله ولا شبهة
 في اننا نخواتي اراك المح غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي
 وما يؤيد ما ذكرنا ما نقله انه قال ذلك المحقق
 انه لم يقل به انه لكنه ليس ببعيد فانه يشير الى انه
 توجيه المركب المذكور غير ما هو المشهور انخواتي اراك

تقد رجلا وتؤخر اخرى ظاهرة وتؤخر رجلا اخرى
 ولا يحصل له بل اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم
 رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى اي تردد
 في الاقدام اي السجادة والجوأة على الامر واليهام بحجم
 وجاء اي كفت النفس عنه لا تدري ايتهما اخرى هكذا
 حوق المسائل فانه التحقيق الوفي الاصل ولا يذهب
 عليك انه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح
 على مفهوم الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي هو
 معنى الاستعارة بل لا بد من التشبيه فيما يسهل التشبيه
 فيه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كما ان يعجز التشبيه
 في مضمون الجملة او في الهيئة المنزوعة منها فيكون
 الاستعارة فيها ايضا تبعية وقد خلا عن الابهام
 اليه كلام القوم ومما يحتلج في الصدر ولا تجده
 في صدر بعد الصدر ^{اي علمه} ان قوله اني اراك تقدم
 رجلا وتؤخر اخرى مسبب عن التردد فيحتمل

ان يكون يجوز باعتباره فيحقق المجاز المرسل
في المجموع من غير تصرف في الاجزاء كالاستعارة
التعقيد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
اتفقت كلمة القوم الظاهر كلمات القوم لانه لا بد للاتفاق
من فاعل متعدد الا ان يقال قصد بتوحيد المبالغة
في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يبعد ان يقال
الاسناد مجازي وحقيقة اتفقت القوم في كلمتهم
فلا يضرب وحدة الكلمة في فاعليتها على انه اذا شبه
امر بأخر من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى
المشبه المراد بالمشبه ما لو اتى بالتشبيه كان مشبهها
لا ما ذكر كونه مشبهها فانه المنية في اظفار المنية
ليس هكذا اذ ليس في نظم الكلام تشبيه بل التشبيه
مؤزاليه باضافة الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا
زيد في جواب من قال من يشبه عمر مع انه ليس هناك
استعارة بالكناية فاحوجه بقوله ودل عليه اي ذلك

المشبه بذكر ما يختص المشبه به لا يشمل مثل ينقضون
عهد الله اذا اراد بالنقض ابطال العهد فانه لم يدل
على التشبيه بذكر ما يختص المشبه به بل بذكر ما يختص
بلفظ ما يختص المشبه به الا ان يشكك في ارجو
ان لا يخفى على مثلك وفي شمول البيان للاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي فظهر لان مبنى الكلام في مذهب
هنا تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة فليس الدلالة
بذكر ما يختص المشبه به على التشبيه بل يحادى قوله لا يتبادر
بحيث لا يقصده بالدعوى بل يجعل مستلزم الثبوت ويعبر عنه
باسم المشبه وكذا في شمول الاستعارة بالكناية على المذهب
المختار اذ الدلالة بذكر ما يختص المشبه به على لفظ المستوعب
للمشبه لا على التشبيه فالاولى ان يقال اذا لم يذكر شئ
من اركان تشبيه شئ بشئ سوى المشبه وذكر معه
ما يختص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية لكن
اضطربت اقوالهم اي اختلفت اقوالهم من قولهم
اضطرب خبر القوم بمعنى اختلفت كلماتهم وليس المراد

اختلت أقوالهم كما هو أحد معاني الاضطراب لعدم
اختلاف قول السلف والأولى ان يقال اضطراب أقوالهم
الى ثلاثة حتى يتبين وجه قوله ولنتعرض لها في ثلث فرائد
وبعد لم يتعين لخصاء وجه قوله مذكرة بفريدة أخرى
أي مجعولا ذيلها فريدة أخرى وكأنه من المصنوع مستحدث
والألم نجد التذييل بهذا المعنى في اللغة بيان أنه هل
يجب ان يكون المشبه في صورة الاستعارة بالكناية
مذكورا بلفظه أي بلفظ الموضوع له أم لا الفريدة الأولى
ذهب السلف يريد به من تقدم السككي وهو في اللغة
كل من تقدمك من آبائك وأقربائك وكأنه سمي أهل
العالم الماضية سلفا لأنهم آباء التعليم إلى أن استعار
بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس الموزنية
بذكر لازم من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة
على قصده من عرض الكلام ولا بعد فيه عند من شاهد
الإشارة إلى المعاني العرفية وصدق بمحاسنها المرضية

وهكذا

وهكذا المذهب الثالث الذي جعل بالتشبيه المضمرة في النفس
المذكورة عليه بذكر لازم المشبه به مبني على جعل التشبيه معنى
عرفيا لا مقدرا في نظم الكلام وجه حسمها استعارة
بالكناية أو مكنية أي استعارة مكنية لأن الاسم هو المجمع لا الجزء
المكنية ظاهرة لا نهائية استعارة بالمعنى المصطلح والتشبيه
بالكناية يعني التغميض ولكن ان لا يتجاوز اللغة فأفهم ومن
وجه ترجيح هذا المذهب أنه الاستعارة أقرب
إلى الضبط لأن كل ما ح هو لفظ المشبه المستعمل في التشبه
وكفى شاهد لقوته أنه إليه ذهب صاحب الكشاف لا إلى غيره
ولو احتملنا فتقديم الظرف للقصر والتعريف صاحب
المذهب بصاحب الكشاف تنوير بشأنه ولا يخفى أن ما سبق
يستلزم كونه المختار على البلغ وجه واقع فالأول بقوله
وهو المختار التفرع ويمكن ان يعذر ترك التفرع
بأنه الحق أنه مختار الجمهور وفي القوي يستفاد أنه المختار
بناء على الدليل وكثير ما كلام السككي يميل إلى أن مذهب

هذا حتى ذهب الشيخ المحقق في شرح التلخيصات مذهب
هذا وصرف عباراته الآية عن ذلك عن ظاهرها لكي الحق
ان عبارة اظهر في كون مذهبها هو المشهور من مذهب
فلما قال الفريدة الثانية يشعر ظاهر كلام السكاكي بانها اي
الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه بان علم
انه اي المشبه هي اي عيني المشبه ولا خفاء في ان سميها
استعارة بالكناية او مكنية غير ظاهرة وان سلم ظهور وجه
كونها استعارة واختار رد البقية اليها يجعل
قريبها استعارة بالكناية وجعلها اي جعل البقية
اي ما جعل القوم تبعية قريبها على عكس ما ذكره القول
في مثل نطق الحال من ان نطق الاستعارة بدلت والحال
قوية ويرد عليه اثنا من الرد او من الورد ان لفظ
المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة اذا استعارة
عنده مطلقا قسم المجاز وهذا يراد على تفسيره الاستعارة
بالكناية وهذه شيرة قوية لم يحل حول دفعها احد

بما يليق ان يوصى اليه ونحن دفعنا في رسالتنا المعمولة
بالفارسية في الاستعارة وقوله وهو الظاهر وان قد صرح
بان نطق استعارة الامر الوهمي فيكون استعارة والاستعارة
الاظهر ان بالتص عطف على نطق في الفعل لا يكون الا بتبعية
فلو لم القول بالاستعارة التبعية او ادعى رده التبعية الى المكنية
عنها تقديلا للاقسام وتقريبا الى الضبط كما صرح به في الكلام نشر
على ترتيب اللف وحاصل اليراد انك لم تستغن بالرد عن
اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة الامر الوهمي
ليتم ما ذكرته في الاستعارة التخيلية وهذا الامر مما
لم يذبت عن السكاكي وبكسر دفعه بوجهين احدهما ان
يعترض على القوم بانهم لو طلبوا الاعتبار في التبعية
لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم
يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه
للمشبه مع استعماله في حقيقته ولا يشعر كلامه بان يرد لها
الا استعارة بالكناية والتخيلية على مذهب بل من ينظر

في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وتأييدها أنه جعل الاستعارة
التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة
في الغاية قبل رد التبعية ^{بلاغة} فله أن يعود عن القول به لمصلحة الرد
المذكور لأن النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة للملا
الاستعارة ولا يخفى أن المناسب بحديث رد التبعيات
يذكر بعد تحقيق معنى التخييلية عنده فأن مبنى الرد عليه كما
لا يخفى الفريدة الثالثة ذهب الخطيب ^{بلاغة} أي خليف دمشق
إلى أنها التثنية المضمر في النفس ووجه تسميتها استعارة
وأما كان كونها كناية غير مخفية ويتجه أيضا أن ذكر لازم المشبه
كما ير من التثنية يرمز إلى الاستعارة والاستعارة
ابليغ فلا وجه للعود عما حققه القوم من الاستعارة
وإذا عرفت الأقوال الثلاثة فاسمع فلنا تحقيق رابع
أرجو أن يكون ممن ليس بما أعطاه مانع وهو أن الاستعارة
بالكناية من فروع التثنية المقلوبة فكما يجعل المشبه مشبها به
مبالغة في كماله وجه التثنية حتى استحق أن يلحق به المشبه به

كقوله

كقوله وبدأ الصبح كان غوته وجه الخليفة حين يمدح حيث
شبه غوة الصبح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمثبه
فيكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه كما في الظاهر المثبتة
فالمراد بالمثبتة السبع ويجعل الكلام كناية عما يحقق الموت
بلا ريب فنثبت المثبتة اظفارها بفلاذ بمعنى ثب السبع
اظفاره بكناية عن موته لا محالة ^{بلاغة} وحي لا تجوز في إضافة
الاظفار إلى المثبتة ولا انكسار في جعل المثبتة استعارة ووجه
تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح الفريدة الرابعة
لا شبهة في أن المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا
بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المصروفة وإنما الكلام
في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب جواز
أن يشبه شيء بأمرياء ويستعمل لفظا أحدهما فيه وينت له بالوأم
الأخرى فقد اجتمع المصروفة والمثبتة مثاله قوله تعالى فإذا قرأ القرآن
لباس الجوع والخوف يستفاد من هذا البيان أنه يختلف
في جواز ذكر المشبه بغير لفظ ولم نحش عليه بل قال الشاعر

المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من كلام القوم في هذه
الآية ان في لباس الجوع والخوف استعارتين احدهما
تصريحية والاخرى مكنية فانه شبه ما غشي الانسان عند الجوع
والخوف من انزال الضرر ~~من~~ ما حيث الاشمال باللباس فاستعمل
اسمه ومن حيث الكراهة بالظلم لم ~~ال~~ البشيع فيكون استعارة
مترجمة نظر الى الاول ومكنية نظر الى الثاني ويكون الاذاقة تخيلا
وتحقيق ذلك ان الاستعارة بالكناية ان كانت تشير بها مضمرة في التمثيل
فلا مانع مما كون المشبه في التمثيل مذكورا مجازا وان كانت المشبه
به المرموز اليه المستعار للمثبه فلا مانع ايضا في ذلك مما ذكر
المثبه مجازا وان كانت المثبه المستعار للمثبه به كالمقصود
مذهب السكاكي فصحته تدور على صحة الاستعارة من المتعارفين
فان صححت صح والآفلا العقد الثالث في تحقيق قوينة الاستعارة
بالكنائية وما يذكر زيادة عليها من ملائيمات المشبه به في نحو قوله
مخالب المنيّة نشبت بظلال فاة المخالب فيه قوينة
الاستعارة وهو جمع محلب بكسر الميم وفتح اللام ا مّا

بمعنى ظفر كل سبع طائر كان او ما شيا او ما يصيد من الطير
والظفر لا لا يصيد ونشب كفرج بمعنى علق زيادة على
القوينة وفيه حس فرائد القريدة الاولى ذهب السلف
سوى صاحب الكشاف الى ان الامر الذي اثبت للمثبه من
خواص المشبه مستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الابدان
يعم البيان الترخيخ والتخييلية وليس كلام السلف فيها
راينا الا في التخييلية وايضا لا يصح على عموم قوله يستعمل
استعارة تخيلية فيجب تخصيص الامر بما لا يتم الاستعارة
الآية وتسميتها استعارة لانه استعارة لك الانبات في المشبه
للمثبه وتخييلية لانه قيل بثبوته للمثبه ادعاء اتحاده مع المثبه
به وقوله وانما المجاز في الانبات بمعنى ما المجاز في الانبات
اي فانيات تلك الخاصة للمثبه وقع من السلف بيان لان يستعمل
مثل هذا المجاز مجازا في الانبات ووجه التسمية ليس موجبا
للتسمية حتى يتجه ان الزائد على القوينة ايضا يشاركها
في كونه مستعارة مخيلا ويحكم بعدم انفكاك المكنى عنهما

عنها وإليه ذهب الخطيب الغزي في الثانية جوز صاحب الكشاف
كون استعارة تحقيقية في بعض المواد لما يلازم المشبه
كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث استعمل الجبل للعهد
على سبيل الكناية والنقض لإبطاله قال صاحب الكشاف
شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاقب
ههنا قال الشارح المحقق للتخصيص قد استفدنا منه أن
قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخيلية
بل قد تكون تحقيقية كما استعارة النقض لإبطال العهد
هذا كلامه فالقرينة ههنا مجوزة للتعبير عن طلبة المشبه
بما وضع لملابيه المشبه ويجزى بأن تكون التخيلية
بإثبات النقض الحقيقي في الآية أيضا فحلها استعارة
لا بطلان العهد من غير التفات إلى هذا الاحتمال يشعر بأنه
ما أمكن ذلك لا يلتفت إلى غيره ومن ههنا نشأ ما ذكره
في الغريدة الرابعة ولا يخفى أنه قرينة ضعيفة يستبعد كونها

معبرة عند البلغاء فتقول يحتمل أن يكون مراد صاحب
الكشاف أنه النقض بعد إثبات العهد كناية عن إبطاله
كما أنه نشب محال الميت كناية عن الموت وإن يكون
مراده شاع استعمال النقض في مقام إفادة إبطال العهد
أو في إظهار إبطال العهد ولا يخفى أن جعل القرينة مطلقا
التخيل أقرب إلى الضبط فجزاه انب بلا اعتبار الفريدة
الثالثة جوز السكاكي كونه مستعملا رأينا ما رأينا بياضهم
أن السكاكي جعل الاستعارة التخيلية مستعملة في أمر
وهي توفقه المتكلم شيه بعناه الحقيقي ولم نعثر ما غيره
على نسبة الجوز إليه بأن يكون مذهب الجوز دون الترجيح
والتعين ويسمى استعارة وهو ظاهر تخيلية لانه
تأخيل استعمال المشبه في المشبه ولا يخفى أنه تعسف
أي خروج عن سواء الطريق وانفراد عن كل فريق وهو
في السلوك لا يليق وذلك لأن الجادة هي جعل اللفظ تابعا
للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ خروج عنها فالسكاكي

عندما عليه طيرة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي وهو لا يتم
المشبهة للمثبة الى ان المتكلم توقع صورة وهمية واستوى
لها لفظ الملايم للمثبة ولا يرادع اليه كما ترى سوا
طلب استعمال لفظ الاستعارة المتعارفة في اللفظ المتعمل
في غير ما وضع له ذلك الفريدة الرابعة المتعارفة قرينة
الملكينة انه اذا لم يكن للمثبة المذكور تابع يشبه رادف اسببه
اي تابعه كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت مثله
وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك فيما اذا لم يشع استعمال لفظ
رادف المثبة في المثبة لا فيما اذا لم يكن فانه الذي دل عليه
سوق ~~العبارة~~ عبارة الكشاف حيث قال شاع استعمال
النقضي في ابطال العهد ووجه ما ذكره ان الاولى رعاية
اسم الاستعارة اذا لم يمنع جانب المعنى ويعارضه ما سبق
ان الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه كلفة اولى مع ان خلوص
القرينة عن الضعف مطلقا يدعوا اليه وكان اثباته استعارة
تخييلية لا توقع صورة شبيهة اياه على مذهب السكاكي

لا انه تعسف كما لبس المثبة اي بقاء محالب المثبة
على معناه الحقيقي او كاثبات محالب المثبة قرنه على كل
تقدير الى ما هو له اليك فعليك والسلام عليك وان كان
له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان متعارفا لذلك التابع
على طريق التصريح فالاحتمالات عنده اربعة كون الجميع
حقيقة والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة
وكون الجميع استعارة تخيلية والانقسام الى الحقيقة
والتخييلية ولك ان تزيد اقسام الاحتمالات بما هيئاته
لك غير مرة الى ان حصل لك الاستقلال فعليا بالاعراض
وعليه بالاقبال والحمد لله على كل حال الفريدة الخامسة
كما يستحق ما زاد على قرينة المصروفة من ملايمات المثبة
وتشحا كذلك يعد ما زاد على قرينة الملكينة من ملايمات
ترشحها لكون الترشح موضوعا لمفهوم مشترك
بينهما وهو ما يلازم المتعارفة ويقون الاستعارة او المفهوم
مشترك بينهما وبين التشبيه وهو ما يلازم المثبة به

ويقرب الاستعارة او التشبيه للمفهوم مشترك بينهما
وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا لان الاشتراك
اللازم لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هناك
تحصيل ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك ولا يخفى
انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصراحة لان ذكر
ما لا يشبه به لا يصلح ان يكون قرينة المصراحة حتى يحتاج
الى يقينه جعله ترشحا بالزيادة على القرينة ولا يكفي في اليقينة
الزيادة على قرينة المكنية بل لابد ان يكون زائدا على قرينة
التخييلية ايضا الان يقال قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة
المكنية فلا تغفل ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصراحة
والمكنية لا يخص الترشيح بل يشمل التجريد ايضا بالاشتراك
بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا الان يقال التخصيص
مجرد اصطلاح فاعرفه ولو لم يستعمل تجريدا فان محاسن
الكلام ليس من توابع الاسماء ويجوز جعله ترشحا
للتخييلية او الاستعارة الحقيقية اما الاستعارة الحقيقية

فطاهر وكلا التخييلية على ما ذهب اليه السكاكي لانهما التخييلية
مصروفة عنده واما التخييلية على مذهب السلف فلا ت
الترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا بذكر ما لا يشبه ما هو لم كما
يكون للمجاز القوي المرسل بذكر ما لا يشبه الموضوع له والتشبيه
بذكر ما لا يشبه المشبه ولا استعارة المصراحة كما سبق الاول
ترك قوله ولا استعارة المصراحة او زيادة المكنية ايضا
ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل نفسه
تخيلا او استعارة حقيقية او اثباته تخيلا وبما
ما يجعل زائدا عليها وترشحا قوة الاختصاص بالمشبه به
فاثرهما اقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه
ترشيح خفي بيان الفرق بين القرينة والترشيح
في المصراحة كما اشرنا اليه نعم يحتاج الى الفرق بمثل
ما ذكر بين القرينة والتجريد فايتهما اشبه اختصاصا
بالمشبه كان قرينة وما سواه تجريد والاضهر ان
ما يحضره السامع اول قرينة وما سواه ترشيح

وكت ان يجعل الجميع قريته في مقام شدة الاقام

بالايضاح الحمد لله على تعلم الاصباح

بعد الظلام المخرج الى الصباح

ونرجو الانتظام

في سلك دعاء

الطلبية الصلوات

في الصباح

والرواح

اتمة هذا الكتاب المستطاب احوج الطلاب

الى راحة الوهاب الحاج سيدنا ابي احمد الواردا

غفر ذنوبهما الباري

٢٢٢

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان وجعله
 ذريعة الى معرفة دقائق القرآن والصلوة والسلام
 على من عجز عن ادراك مقاماته عقول العقلاء وكفى
 عن بيان حالاته السنة فحول البلاء وعلى له واصحابه
 الواصلين الى الله الواحد الذي لا تعد فيه بطرق مختلفة
 واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتورية اما بعد
 فهذه حواشي على الشرح المنسوب الى المولى المحترم
 والاستاذ المفتح مولانا عصام الدين ابراهيم ارغله الله
 جنة النعيم على رسالته او الاستحارة للمولى المحقق
 والمجرب المدقق مولانا ابوالقاسم الليثي السمرقندي طاب الله
 ثراه وجعل الجنة مثواه جميعا تراب اقدام الفقهاء

وشياد مجالس العلماء المعتمدين بالحج والنقص
 وقصود باع عن هذا الامر الخطير لقلّة البضاعة
 في هذه الصناعة المذكور لرحم الله امره عرف
 قدره فلم يبق طرده الا ان الحاج الاحوان والملا
 حظه على التمتع بفضلاء الزمان حسن بن محمد الزبارة
 عفا عنهما الملك ابارك لولده الاعز لا مجد شمس
 الملك والدين محمد رزق الله السلامة وحفظ عن
 موجبات الدامة يوم القيامة انه وليه الاجابة
 واليه الالة يقول قولاً عن اعتقاد يوجب النجاة عن
 هول يوم التناديد عن ضمير المتكلم الى المظهر الذي
 هو العبد المفتقر للاستعانة فاذا ذكر العبودية
 والا فتقارر هضم النفس واعتراف بجزه وقصود
 بضاعة عما هو بصدده فتى باب فيضه ويخط
 بالبال ان اللام الداخلة على المظهر الموضح موضع
 المظهر المعتمد الخارج لان ذلك الضمير ان كان

للعلماء فلا يترتب من ذلك في الحقيقة والواقع باللائمة
 الموضوع موضع الضمير المتقدم ذكره في الجملة متقدم
 ذكره في الجملة فكذلك للعلماء وان كان للمتكلم او المخاطب
 وهي متعديتان عند المخاطب فيكون المعرف باللام هو النوع
 موضع احدهما متعديا عنه الى المخاطب نوعيا الامر والوجه
 في قوله طرح الامر اذا لم يكن في البنية الامير واحد
 واللام فيه العهد الخارجي فكذا هذا العهد متداول بين
 عليه ان الفصل بين التسمية والمحمية شيء لا يخرج من سواد
 الادب الا ان يقال ليس بالاجنبى الا نثر انة المحم وقبح
 مقولا لهذه القول الفاصل الى الطائفة من اللطف الاحسان
 ولطف الله تعالى احسانه الى عباده بايصال المنافع
 اليهم ورفق واختيار من بين اسماه المحسنى
 الوتر ايها الى الله غير مستعمل باسم بل محتاج الى تربية
 رتبة احتياج الاطفال استنزال الا لافعال ووصف
 الاساطير بالحقبة مع الله كما يختص الى الحقيقة وهي

السم

النعم ان علمه يقتضي الى الحقيقة والواقع واعراضا
 عما قبله وخبره ايها هو هذا الى النعم الحقيق التي بين
 جهلها الاقضية ارجح التألف حزمها اي اعطاء برهما اهما
 تألف مخففة اي ستره لا نوبهما وفيها عتاف لكثرة ذنوبها
 وانها اعطاء برهما في كل جانب وهذا الاعتراف في حق الاب
 لا يخلو عما سوا الادب الا ان يقال غلب نفعه عليه او ادعى
 برهانه ذنوبه اليه الجلبة لا يخفى ما بها الحفية والجلية من صفة
 الطباقة وجلالة المحقرة مع انها من الامور الحفية بجلالة
 الاثر المترتب عليها فكانت طلب مخوفة عظيمة ظاهرة
 الاثر الوفية بمالعة الوافية والمكاد بها الوفاء
 بالمخبات بل بما وعدته تعالى مع عباده الصالحين
 مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر ببال
 بشر قط وقد اخذت زيادة النعم بالحمد من قوله تعالى
 لئن شكرتم لازيدنكم لان الحمد المذكور هو الحمد
 الجامع للشكر لوقوعه على الانعام ويدفع به البلية

أخذه من يده لم يخلو من كونه من عباده لشديد
ولا يخفى ما بين النعم والبليّة من الطباق وكذا في البكرة
والعشبة المراد بهما الدوام وطرافة ليزداد ولي
مع على سبيل الشارع ويحتمل أن يكونا ظرفين للحمد
فإن محول المصدر وإن لم يجبر أن يتقدم عليه شيئا
إذا كان متوقفا باللام الآتية يجوز ذلك إذا كان ظرفا لقول
تعالى فلما بلغ مع السجى وتقدير العالم مقدما بقرينة
المؤخر تكلف مستغنى عنه كما يحتمل أن الدوام
يحتمل أن يخص بالوقيتين المعروفين لشرهما
واجتماع لائكة الليل والنهار ورفع أعمال العباد
فيهما الحمد لواهب العطية هذه الجملة خبرات
وليس فيها عائد إلى الاسم لأنها متحدة به كما في
ضمير الشأن وقوله صلى الله عليه وسلم ما قلت أنا والنبوة
قبلي لا إله إلا الله واللام في الحمد آتية بالجنس والاستغراق
والأول يستلزم الثاني لا يقال إن ترتيب الحكم

على المشق

على المشق يدل على عطية الماخنة فيه أن جميع
الحامد ثابتة له تعالى بسبب الانعام مع أنه ليس كذلك
لأنه تعالى كما يستحق الحمد على الفواضل يستحق على الفضائل
لأنه يقول لم يجعل الانعام علة لشئ من جميع الحامد له
تعالى بل علة للاخبار بأن جميع الحامد ثابتة له تعالى شمه
اعلم أن أسماءه تعالى توقيفية عنه ناعني أن إطلاقها
عليه تعالى موقوف على الأذن من الشارع وما سمعنا
إطلاق الواهب عليه تعالى ممن يؤثقه بل المسموع
فهو الواهب أي كل عطية فاللام للاستغراق والعطية
المعروفة التي نزلت فيها السورة أي سورة الكوثر
ومع يكون اللام للعمه الخارجة وفيه بحث إذ يشترط
في العمه الخارجة سبق الذكر لتحقيقا أو تقديرا
أو الإشارة إلى الخاطرك في وصف المنادى ولا سم
الإشارة نحو يا أيها الرجل وهو الرجل أو علم الخاطبة
بعد قوله كقولك ركب الأمير وهو من غير سبق

ذكره اذ لم يكن في البلد الا امير واحد ^{كذلك} لمن دخل
 الدار غلق ابوابها وهنا ليس كذلك ولانه لا يلايه
 مقام الحمد فانه كما يقتضي استغراق المحامد يقتضي
 استغراق العطايا اي حين كونه اللزم للمعبر الخارج
 تناسب فقر الحمد والصلوة الفقرة في الشئ بمنزلة
 البيت في النظم مثلا الحمد اواهب العطية فقرة والصلوة
 على حين البرية فقرة اخرى ^{اشبه} تناسب ووجه زيادة
 شدة التناسب ان يبي فقر الحمد والصلوة
 شدة تناسب ^ب ان فاصليتهما متساويان
 في الوزن والتقفية وفقرهما على كانهما متساويان
 في الحروف فاذا كان اللام للمعبر كانت العطية عبارة
 عن الكثرة الذي نقص به البشر فيحصل بذلك مناسبة
 اخرى بينهما من حيث المعنى ان يكون بعض دواحي
 التضييع مذكورا في فقرة الحمد فيزداد بذلك
 شدة التناسب بينهما ولا يخرج الحمد بذلك

اي يكون اللام للمعبر من ان يكون على النعم اي على انعامها
 على انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول
 النعمة المشكور عليها الى الشاكر مسلمي البرايا لم يقل نعمت
 مع ان المقام يقتضي ذلك رعاية للحي ولامتنفات
 من المتكلم الى الغيبة ولما قل ان يقول الظان الصغير
 المضاف اليه في قولنا ليت عبارة عن التقليل
 لان الاصح انه مرسل اليهما فقط والظاهر ان مسلمي
 البرايا عبارة عن الملك ومسلمي الانس والجنس
 فلا التفتات الا ان يقال بالتعظيم في الاول او التخصيص
 في الثاني فانه لم يذكر الموصوف ولم يقل الله واهب
 العطية تنبيها على قوة الاختصاص به وانه مما لا يذهب
 الوهم الى موصوف غيره وسلك في ذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم هذه الطريقة فاقبح على وصفه بما اورد
 فيه جميع كلالته تقييما لسانه فقال والصلوة على خير
 البرية قال العلماء الاقتصار على الصلوة بدون التسلا



مؤداه ونظيره في رعايته تناسب الفقيه بما اعاد جميع البرايا
يوهم ان لادم الاستغفار بمعنى الكل المجموع وليس كذلك
وكانه اولى به الى انه يجتمع في جميع البرايا كما انه خير من كل برية
وفيه تامل فالاول ان يقول كل برية كما قال تعالى كل عطية
ويجوز ان يكون اللدم للاستغفار العرفي كما في جميع الالهي
القاعة فيقول المعنى الى ما اراده الشارع بلام العهد او البرية
المعروفة على ان يكون اللدم للعهد من الانس والجن والملك
الكرام قدم الانس لشرفهم واقر الملك بها الجدة ووصفهم
بالكرام مع ان الموصوف مفرد اللفظ رعاية للشمع وجبراً
لا حصل من التقصير في حقهم بتقديم المغضول عليهم
نقل عن ههنا حاشية في هذه حجة الشارع ان احسن
ما يزداد الى قوة الحمد لو اذهب العطية وصلوة الماتن
الا انه في المترو عطف على مجرد الحمد لو اذهب العطية وفي
الشرح انقلب الى العطف على قوله ان احسن انهما ما نقل
ويجوز عطف الصلوة على اسم الله اما على اللفظ او المحل

وعطف

8
وعطف الخبر على الخبر كذلك فيكون ان داخلة على جملة الصلوة
ايضا عطف جملة الصلوة على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك
لان الصلوة اسم ما يزداد به النعم وفيه في البلية فيكون
يلزم ذلك من العطف على الخبر لانا نقول الصلوة من افراد الحمد
لان فيها اعترافاً بانه تعالى لم يزل له صلى الله عليه وسلم اليينا
ومحسن به علينا في تناسف فقرنا الحمد والصلوة اكل تناسف
من جهة انهما احسن ما يزداد به العطايا ويدفع به البليات
لا يقال يرد عليه انه يكون من عطف الخاص على العام وتكسبه
المشهوره لا تتخذه هنا فكيف يقع العطف على خبر ان
لانا نقول يحصل بهذا العطف الخروج عن عمدة الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وكفى به نكته وعلى الله اعاد كلمة
على رتبة على الشيعة فانهم يكونون الفصل بينه تعالى الله
عليه وسلم وبينه بكلمة على اذ هي احرى عن الال والصلوة
ان يقال احرى معاني الال لانه الال يطلق على اثني عشر
معنى ما اراد الاطلاع عليها فيرجع الى القاموس

لا يقال مراده احد معني الال المتناهيين للهام لا
 نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنا كما ذكر في الكتاب
 من ان ال الرجل يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله
 ثم ذكر فيه ان اهل النبي عليه السلام ازواجه وبناته
 وصهره وهو على اوشاؤه والرجال الفياهم له
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه له عليه السلام مؤمنوا
 بنى هاشم وبنى مطلب الذي حرم عليهم الزكوة
 فلا يلزم على المعنى الايمان اى اهل الاصحاب رضى الله
 تعالى عنهم مع ان ذاب المولى في ذكرهم مع الال بل فيه
 اى في تفسير الال بالاتباع ايها هم حتى لا يهاجم
 معروف والمعنى القريب والمحل القريب للال ظاهر
 او ظاهرة مما ذكره ووجه هذه موجبه لعدم افعال
 الاصحاب بل اعيان الامة ولو قال وعلماء العلية
 يدل قوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل احتمالا
 بعيدا ان يكون المعنى ولو زاد قوله العلية بعده قوله
 مع

وعلى

وعلى الحق تقصير فقرة الال بزيادة فتوتها ويزول
 فلو لمها المخرط لكان احسن سبكا لانه يصير بذلك
 فقرة الال مناسبة لسائر الفقرات في المقدار وانه كانتا
 فقرتين كما في الاحتمال البعيد وقد اشار بقوله سبكا
 الى استعارة مكينة وتخييلية حيث شبه في نفسه
 فقرة الال بالجواهر المذابة قال السبك هو اذا برتها
 واثبت لها السبك الذي هو من لوازم المشبه به فالشبه
 استعارة مكينة واثبات لازم المشبه به للمشب تخييلية
 واعلى منزلة لانه يكون اشارة الى علو له عليه السلام
 على سائر الانبياء عليه السلام اخذا من قوله
نعم كنتم خير امة اخرجت للناس في فيه خيريتهم
 من اعم سائر الانبياء كما انه صلى الله عليه وسلم
 خير من انبيائهم وحي تناسب فقرتنا الصلوة عليه
 وعلى اله اشبه تناسب الوية اى التامل الزكينة
 اى المفحة لا يخفى ان الالفاظ الواقعة في الخطبة

وغيرها غير المعلوم وضعها لمعاينة بعينها محتاجة
الى التعريف اللفظي الذي ماله الى التصديق بان هذا اللفظ
موضوع لذلك المعنى وليس المقصود به التحصيل صورة
غير حاصله كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود به
الاشارة الى صورة حاصله وتعيينها من بين الصور
الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بارزاء الصور
المشار اليها والزكية ليست بموضوعة للعقل والدليل
الذي اورده لا يدل على ذلك بل على خلافه والا لزم
ان يكون الحكم لغوا اذ لا معنى لبقا فله من افلحها
والقول بان تعريف باللام وهو قول تعاقب افلح من زكاتها
انما يتشبه في التعريفات الغوية دون التفصيلية
بل النفوس الزكية هي الطاهرة عن الكدورات
البشرية او النامية المرتقية عن حفيظي القضاة
الى اوج الكمال وزكاء النفس يستلزم زكاء الفعل
جواب عما يقال انه مدح الآل بتهذيب القوة النظرية

واهل

واهل مدحهم بتهذيب القوة العملية فاجاب بما ترى
وفي بعض النسخ زكاء العقل وله وجه ايضا فان زكاء
النفس يستلزم زكاء قواها فان النفس سلطان
القوى والذات على ديار ملوكهم والعقل قوة من قواها
عنه المتكلمين واتحادها انما هو مذهب الحكيم ولا يذهب
عليه انا قوله وزكاء النفس يستلزم زكاء الفعل لا يلايه
تفسيره السابق للزكاة اذ لا معنى لصلاح الفعل فينبغي
ان يحمل الزكاء ههنا على معناه الحقيقي وهو النماء
او الطهارة فقد جرى الله تعالى الى الحق على لسانه من
حيث لا يشعر به واعلم ان البيضاوية فسر الزكية
في تفسيره بالاغناء بالعلم والاعمال والاغناء بالعلم اشارة
الى تكميل القوة النظرية والاغناء بالاعمال اشارة الى تكميل
القوة العملية فعلم هذا التفسير تكون النفوس الزكية
هي النامية المرتقية او الطاهرة عن الجهل والاحمال
القائمة بالعلم والاعمال القائمة وح لا حاجة الى حديث

لا يقتضيه التمام الذي ذكره الشيخ ^{في} ما بعد من الظروف
 الرمانية البنية المقطوعة عن الاضافة اي بعد الحمد
 والصلوة ذهب العلامة التفتازاني في شرح التلخيص
 الى انه جزء من الشرط وليس كذلك بل هو جزء من الجزء
 قدم على الفاء ليفصل بين اولى الشرط والجزء كواحد منهم
 تواليهما واليه ذهب النجاة فهو الاوجه لان الحق هنا
 بيانا لما لا يفتقر الى المصداق بالحمد لازم لوقوع شيء مالا
 التاليف لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد فلا يخفى ان التاليف
 انما يلزم تحميم الشرط لا التحصيص ولان المناسب بملاحظة
 تعديس التاليف بالحمد ان يجعل بعد طرف الحمد ووجه ما
 ذهب اليه التفتازاني انه نظر الى انه لا يتيان بكلاما
 انما وقع بعد اتيان الحمد والصلوة فالمناسب ان يجعل
 بعد جزء من الشرط اما هذه الواقعة في اول الكتاب
 وغيرها التي لم يسبق عليها حمل لا لفظا ولا تقديرا
 حتى يجب تكريرها لفظا وتقديرا لتفصيل ذلك المجهول

٢١
 لمحمد التاليف اي بالحمد الحمد فالتاليف التاليف
 منطلقا من قول اما زيه فينطلق فان حاصل مقناه
 انما انطلق زيه لازم لوقوع شيء ما والمعلوم متيقن
 الوقوع فكذا لازم قال التفتازاني في اجز علم البديع
 نقلنا عن ابن الاثير الذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان
 ان فضل الخطاب هو اما بعد لانه المتكلم يفتح كلامه في كل
 امر ذي شأن بذكر الله تعالى وبحمده فاذا اراد ان يخرج منه
 الى غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما انتهى كلامه
 فلا يصح قول الشارح اما هذه لمحمد التاليف لانها تفيد
 التاليف وفضل الخطاب معا بل علم انهم حتى قال بعض
 الفضلاء ان اما الواقعة في اول الكتاب المقصود منها
 مجرد الفصل ببيان ذكره تعالى بين الغرض المسوق له الكلام
 واية ذلك بانه المتبادر عما عبارة الكشاف في سورة
 ص ويكنى ان يجاب عنه بانه المحصر الذي يفهم من قوله
 لمحمد التاليف ضاف بالنسبة الى تفصيل المجهول واليه

ان رتبة لا تفصيل الجمل فلا يتبعها معنى
 آخر مع التاكيد كفصلية الخطاب والجملة الا انه ينبغي
 ان الاهتمام يكونها لفصل الخطاب المشتمل على الاقسام
 يكونها للتاكيد بدليل ما نقل انفا فلم يقل يجوز فصل
 الخطاب او لمجرد هي الا ان يقال ان معنى شجرة كونها
 لفصل الخطاب عما ذكره فذكر ما هو الخفي بالحصر لا اضافي
 والا قول ايضا اي كما ثبت القوم حتى الرضى الثانية وليس
 المعنى كما ثبت الرضى الثانية كما توهم ومن قصر نظره على الثاني
 ونفى الاول فلا بد من ان يحمل اما حيث ما وقعت على انهما
 لتفصيل الجمل بارتكاب تطلعات فقه صدق في حقه وتول
 الشارح فقد صار ذلك القاصر النظر عانيا اي شقيا او قل
 اذ جاء العائد بكلمة المعين لا ارتكاب تطلعات حيث قدر
 اما اخرى عدلا لا ما المذكورة وقد شرطوا جزاء لها وحرف
 عطيف وقد راء امجلا حتى يستقيم تفصيل بهما لا تجملها
 اي لتلك التطلعات عانيا اي مریدا وقاصدا والمحال

ان اما المذكورة في اوائل الكتب ونحوها لم يرد بها حذو
 انهما لتفصيل الجمل وعنه يلزم محذوف وذلك القاصر المنظر
 حامل لكلاهما على ما هو بجيد بمراد من مرادهم فاما معاني
 الاستعارات الفاء في جواب اما ومدخولها على لا ردت
 والفاء في اردت زائدة وتوسط بعد بي اما والفاء
 كما في للفصل بينهما ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزء
 من اجزاء الجزاء فان كان ذلك الجزاء الفاصل من اجزائه
 الشرط فلا يجوز تقديم شيء من اجزاء الجزاء على الفاء
 كما لا يخفى فالاولى فتح همزة ان على حذف حرف الجر منه
 ليؤذن من اول الامر بالعلية ولا يسبق الذهن الى انه
 جزء وان قوله فاردت تفريع عليه كما توهم فان ذلك معنى
 سخيف لا يذهب اليه الا من عقله خفيف وحاصل المعنى
 اما بعد فاردت وذكر موافقا لاستعارات واقسامها
 وقرائنها سرية الضبط لانها قد ذكرت في الكتب غير
 الضبط وهذا هو يلقاه القول بالقبول اراد الاستعارة

المصريح أي أراد بالمعاني أو بلا استعارة كانت
 الإضافية ببيانها وإن كانت عبارة الشارح فيها شيئا
 من قوله أن المعاني للفظ الاستعارة تأتي الثاني كما يفسر
 عند صارت فيها لغة وفي قوله لتحقيق معاني الاستعارة
 وأقامها وقواتها فلا وجه للجمع فيه أن وجه الجمع أدنى
 الإضافة ببيانها لا لاميته وأيضا اللفظ المشترك له تعدد
 باعتباري باعتبار دلالة على كل واحد من معانيه
 فلا وجه باعتبار ذلك التعدد واعتبارا أو نقول
 اللام للجنس وهي تبطل الجمعية تأمل وإنه ليس للاستعارة
 بالكنائية أقسام فيها إنا إضافة الأقسام إلى تلك المعاني
 لا تقتضي أن تكون لكل معنى أقسام بل يكفي لصحتها نبوة
 الأقسام لبعضها على أن لا نعلم أنه ليس لها أقسام فانها
 تنقسم إلى المطلق وأختيه كأنقسام المصراحة إليها الأثر
 أن المصراحي فاحر العقد الثالث إلى انقسام المكنية
 والتخليية إلى الأقسام الثلاثة إلا أن يريد أنه ليس

لها أقسام مذكورة في كتب القوم وكما أنه لا أقسام
 للاستعارة بالكنائية على رعي فكذا الأقسام للاستعارة
 التخليية وإن لم يتحقق أي لم يذكر في كتب القوم القوية
 الاستعارة المكنية فيها أنه مدفوع بأن إضافة القرائن
 إلى معاني الاستعارات لا توجب أن يذكر لكل معنى قرينة
 بل يكفي لصحة الإضافة إليها أن يذكر قرينة بعضها تلك
 المعاني لا احتياج قرينة إلى التحقيق فإنا الإضافة
 لادنه ملازمة شائعة وأما جميع القرينة فهو إما باعتبار
 المواد أو على كلمة ما قبلها أو باعتبار تغليب القرينة
 على الترتيب كما يضاف فإنا الجمع كثيرا ما يطلق على ما فوق
 الواحد فتأمل وكذا وجه التأمل ما أمرنا إليه
 في المواضع الثلاثة والأولى أن يقول به لغير الضبط
 غير مضبوطة لداعي مضبوطة لأن قوله مضبوطة يدعو
 ويقتضي أن يقول غير مضبوطة ليتجاوز ولا يخفى ما في
 هذا التقى من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ

حادثة الى من كتب الخوم المشاهدة لها بالاولى ان يكون قوله فرائد
 مركبا وصفا لا اضافيا اي عوائده كالفرائد نسبة بالتقسيم على انها ايضا
 من اضافة المشبهة الى المشبه كل شيئا علمه ويستفاد من كلامه ان
 اضافة كل مشبهة الى المشبهة من اضافة الصفة الى الموصوف التي
 تحتفظ في طرف على حدة صفة كاشفة عما وجه تسميتها بالفرائد ويحتمل
 ان يكون وجه التسمية انما لا نظير لها كما انها فريدة العصر فريدة
 الدهر اذ انما فريدة البلاد والاقليم وانما تنفرد في الصفات
 ولا تخلط بالادلة هي جمع لؤلؤ وهي الدرة كبيرة كانت او صغيرة
 والفرايدة هي الدرة الكبيرة منها كذا في القاموس الا ان المراد بالفرايدة
 هنا بالدرر الصغار بقوته عدم خلط الفريدة بها ولا يخفى
 حسن اضافة الفرائد الى العوائد وجه الحسن ان العوائد جمع
 عائدة وهي من العود وهو بمعنى الرجوع والاشياء المذكورة
 في الكتاب المشبهة بالفرائد عوائد من المتقدمين والمتأخرين
 الى المعصوم لو قال فرائد فوائده لكان احسن اما لفظه فالحصول
 التجنيس بين الفرائد والعوائد دون العوائد واما معنى

لان غير مضبوطة يحتمل تغدير الضبط وتقصيره وكذا مضبوطة
 يحتمل ان يكون ضبطه بوزن العذرة وبقيت قصيره وان يكونا بوزن
 تحشره وحصول سهولته مع ان المراد منها الشق الثاني فلذا
 صرح بعسرة الضبط ثم اختلف في الثاني مضبوطة لا اختصار
 الكلام وعدم تبني المرام وكما انه شبه على ذلك بقوله فيحمل قوله
 مضبوطة على سمة الضبط حيث ارتكب التأويل في الثاني فقط
 ولم يقل او ليحمل عسرة الضبط على غير مضبوطة ليعظم التعارض
 اي التقابل وفيه اشارة الى ان التقابل حاصل قبل التأويل
 وانما يظهر به والاقبال ليتواءم لانه قيل اضافة الضبط
 الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الضبط الى الموصوف
 وزاد القبيل لانه ليس على الطريقة المعهودة في اضافة الصفة
 الى الموصوف لانه المشهور فيها ان يجعل المضاف نفسه صفة
 للمضاف اليه كما في جرد قطينة وهنالم يجعل الفرائد صفة
 للعوائد بل قد راجع وجعل الظرف المستقر صفة للعوائد ويحتمل
 ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة والمعنى فنظمت فرائد

قوله انما هو في الحقيقة من غير ان يكون له حقيقة
 من القوم وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ليست من القوم واليه اوصى الشارح بقوله ولا يخفى على
 اضافة القرائن الى العوائد في هذا الكتاب فالعوائد احسن
 بالنسبة الى هذا المعنى من ذكر العوائد فانه لا يخفى من الغير ليس
 مأخوذة من تعريف الفائدة بل هي اعلم منه ومن المخرج بخلاف العوائد
 فانها منفردة مأخوذة من الغير بناء على ايماء الشارح اليه بقوله هذا
 الكتاب لتحقيق حقائق الاستعارات المحتاجة الى التحقيق للاختلاف
 فيها وهي محيا المكينة والتخييلية المحققان في العقديتين
 الاخرتين واما معنى المصرفة فلا يخرج الى التحقيق لظهورها
 وعدم الاختلاف فيها فلهذا لا يرد ان لم يحقق جميع حقايقها
 واقسامها لم يحقق صراحة الاقسام المصرفة في العود الاول
 واومى في اخر الحقة الثالث الى انقسام المكينة والتخييلية
 الى المطلقة والمترتبة والمجردة وقرأتها المحتاجة الى التحقيق
 وتلك ليست الا قرينة المكينة وتحقيقها في العود الثالث

الثاني كما هو واضح من شرح انه جوابه بسؤال الفقه في تحقيقه
 انه لم يذكر المصرفة في شرح مع القرائن هنا مع انه مذكور رحها
 في عنوان العود الثالث فاجاب بما ترى تغليباً للقرينة على
 المصرفة فذكرها بلفظ القرائن فيكون الترجيح ايضاً مذكوراً
 في العنوان لا يقال لادراج ترشح المكينة في قرينتها وجه وجوب
 لانه كلاهما من ملايمات المستعار من واما ادراج ترشح
 المصرفة في القرينة وتغليبها عليه فلا وجه لانه قد يستلزم
 من ملايمات مستعاره وترشحها من ملايمات مستعاره
 لا تافق لولا ما في ترشح المكينة لانه ذكر في عنوان العود
 الثالث قرينة المكينة وترشحها واقتصر هنا على ذكر
 القرائن فورد عليه الاعتراض بالافتقار هنا على القرائن
 واما هناك فاجاب بالتغليب فلا يكون الترجيح المنهرج
 في القرينة بالتغليب الا ترشحها ولا ينافيه قوله وجعله
 داخل في تحقيق اقسام الاستعارة لانه اراد بكثرة الاقسام

المكينة الموصى اليها في آخر العقد الثالث تأمل اولم يلتفت
اليه لان الاهتمام به اه لا يخفى من هذا الوجه الا ترى ان
اعتبار الترتيب وقسمة الاطلاق والتجريد انما يكون بعد
تمام الاستعارة كما سيجي دون الاهتمام بها ذكره اي في العنوان
فلم يلم بذكر الترتيب فيه وجعله داخل في اشارة الى ترتيب
جواب مقدر كانه قال لا يقال انما ذكره الترتيب هنا مع انه مذكور
في العقد الثالث مع القرائن لانه جعله داخل في تحقيق اقسام
الاستعارة المكينة لانه اي الترتيب استأذرك في الغزيرة الحامسة
من العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي هو الاستعارة المرتبة
فيكون ذكره هناك وسيلة الى تحقيق الاستعارة المرتبة فلا يفتقد
انما يذكر هنا مع القرائن لانه مقصود بالنتج والمقصود بالنتج لا يفتقد
ما المحصور فيها الكتاب لاننا نقول يا بابه اي ذلك الجمل ذكر القرائن
يعني ذلك الجواب منقوض بذكر القرائن لانه ذلك الجواب كما يقتضي
علم ذكر الترتيب يقتضي عدم ذكر القرائن اما اول فلا يت
البحث عن القرائن من جملة تحقيق الاستعارة المكينة اذ لا يتم

ولا يحقق استعارة المكينة الا بقريتها واما ثانيا فلا يفتقد
عنها لتحقيق اقسامها اي اقسام الاستعارة المكينة التي هي
المطلقة والمرشحة والمجردة لانه اذا توقف تحقيق الاستعارة
على القرينة فالقرينة الاولى يتوقف تحقيق اقسامها وافرادها
فيقتضي ذلك الجواب ان لا يذكر القرائن هنا لهدية الوجهين
مع انها قد ذكرت فيكون ذلك الجواب مؤثقا وفي الالباء للذكر
بمحت لانه ذكر القرينة ليس بمجرد انها قرينة بل العدة في ذكرها
و تحقيقها انما استعارة تمهيلية ومعنى من معاني الاستعارات
بخلاف الترتيب فانه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها
الذي هو المرتبة وايضا الجواب المذكور ممتنع لمنك الترتيب
لا موجب فلا يقتضي بالقرائن ولا يخفى نظم القرائن في العقود
العقد بكسر العين القلادة وجه الحسنة شبه مباحث
كتاب بالعقود فانه كلاهما مشتمل على التفاضل في السج
اسم المنسبة للمثبة استعارة مفرقة وذكر الفوائد التي هي
ما ملا يهاستعار منه شيئا لها واشتت النظم الذي هو

من ملاحظات القراء لها ترجيح على ترجيح لانه المسمى في الرسالة
 ويكون التفصيل على طبق الاجمال فما سواها كالمجاز المسجل
 مذكور بالتبع والمذكور بالتبع لا يلاحظ في العنوان لوضوح
 وجه الادب في كون التفصيل مطابقا للاجمال لانه المذكور
 في الاجمال سابق انما هو الاقسام وما يجب التنبه عليه
 ان المراد بالذوق اللغوي دون الاصطلاح حتى اذا لا يجوز ارادته
 طبعها والا لوجب ان يكون المجاز في قول انواع المجاز جنسا
 لها لا عرضا عاما وان يكون تميز بعضها عن البعض بالفضل
 لا بالخواص والتميز بين الدائيات والعرضيات اضراب
 عن خرط القناد فتعين اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك
 وايضا قوله لتلا متبادر الاقام الاولية يدل على ان
 المراد به النوع اللغوي لانه جعل اقسام الانواع المنطقية
 الحقيقية الوانها لانه اقام تلك الانواع اصنافا لداعي
 ذكر الكلمة ولاشارة الى تقسيم اخر مطلق المجاز وهو التقسيم
 الى المفرد والمركب بل لا وجه الا صفي هذا والا ضافة بيان

وداعي ذكر الكلمة في تعريفهم ذكرها في تعريفهم لا يقتضي
 بقية المسمى المعروف مهربا بالافراد بل يقتضي احدا لا سيما
 اما التقييد المذكور او تبديل الكلمة باللفظ وبما ان يدفع
 بالعبارة الى التمثيل اقتصر عليه ولم يذكر فيه لانه كفى داعيا
 الى الصرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر كلامهم اجماعا لاحتمال
 كون المقسم اعم من المعروف وح يحتمل الكلمة على ظاهرها واقول
 هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ادعى الشارح ظهوره بقرينة
 انهم ذكروا الكلمة في التعريف ووضعوا المظهر موضع المضم
 عند التقسيم لانه وضع المظهر موضع المضم يقتضي نكتة والنا
 هنا ان يكون تلك النكتة مغايرة للمقسم المعروف في كون
 اتحاد المقسم والمعرف ظاهر كلامهم بحيث لا يصرف المقسم
 بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعروف اهلونا من صرف
 الكلمة في التعريف الى الاعم الغية المتبادر بقرينة التقسيم
 الى التمثيل لحفظ التعريف على كونه ذكرا الكلمة في تعريفهم
 داعيا الى تقييد المعروف بالمفرد وفيه ان لم يذكر المص

هذا التقييم الموعود لغيره في الكلمة عن ظاهرها على انه سببه
 المجاز المكنى في الفريدة السابعة من هذا العقد فلا حاجة
 الى تقييد المحرف بالمفرد لذلك الغرض بل التقييد بالمفرد لا ضرورة
 الى تقييد آخر وفيه نظر لانها داخل في الكلمة المشتملة في غير ما وضعت
 له ولا يضربها دخولها في الكلمة المستعملة فيها وضعت فلا بد
 من اخراجها ببقية اصطلاح به الخطاب فيه بحث اما اولاً
 فلا تلو لم يذكر قيد في اصطلاح به الخطاب ولم تكن الحيشية ملحوظة
 فخرجت عن التعريف بقوله للعلاقة - وقريبة - واما ثانياً فلان
 المتبادر من اصطلاح به الخطاب العرف الى ما المقابل للشرح
 والتعريف والعرف الحاتم والالفاظ الواقعة في التعريفات انما
 تتحمل على معانيها المتبادرة منها ويحتمل التعريف في بل نقول انما
 ترك المصنف اصطلاح به الخطاب اكتفاء بالعلاقة لا اعتماداً
 على الحيشية بل لا يصلح ذكر الحيشية في تعريف المجاز لا سبب
 عما قريب والعجب من الشارح الماهر كيف غفل عن هذا الامر الظاهر
 على ما نقول ليس اشباح متفرقة به فاما التفتازاني ذكر في شرح

التفتازاني ان فائدة ذلك القيمة لا يخرج والاشراج المذكورين
 ان يقال مراده ان فائدة ذلك القيمة منحصر في الاشراج به سببه
 الى ذلك رد الاول بقوله وفيه نظر وحين يستقيم انه متفرق به
 نقل عنهما حاشية مشتملة على هذا السؤال والجواب قد اطلعت
 عليها بعد المسودة لا غناء متعلق باسقط قيد الحيشية المشعوب
 في التعريف عنه فبانه وان صح اسقاط قيد في اصطلاح به الخطاب
 عن تعريف الحقيقة لا غناء به الحيشية عنه كما لا يجوز ذلك
 في تعريف المجاز ان يصير المعنى ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما
 وضعت له من حيث هي غير موضوع له واستعمال المجاز في غير
 الموضوع لم يمس ما حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق
 بالموضوع لم ينوع علاقة الاتصاف ان السكاك ترك قيد في اصطلاح
 به الخطاب في تعريف الحقيقة اعتماداً على قيد الحيشية وذكره
 في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماد عليها فيه لعلاقة مجرى
 نوعها عند القوم لا شخصها ولا بد من ملاحظة العلاقة ايضا
 حتى لو وجدت العلاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازاً

بالغلط علاقة الحب ونحوها كعلاقة الجواز والحاصل انهما بالفتح
 تتجلى في المعاني وبالكسر في الاعيان ليس بحقيقة مستدرك
 فيما نحن بصدده ولا يجاز فيه انه لا يتم التعريف لانه عدم كون
 الغلط مجازا ليدل على انه يحتز عنه بالعلاقة ولانه فيسب
 شائبة ما المصادرة فالناسب ان يقال فانه لا علاقة بين المتجلى
 فيه وبين الموضوع له في صورة الغلط والجواب انه ليس علا للاحتراز
 بها عن الغلط فانه يدري مستغنى عما الدليل بل على صحة الاضرار
 عنه كانه قيل كيف يصح اخراج الغلط عن تعريف الجواز وهو
 من افراد لان الغلط المستعمل اما ان يكون حقيقة او مجازا وظاهر
 انه ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازا فاجاب بقوله فانه ليس
 بحقيقة ولا مجازا اي ليس بهما كما انه ليس بحقيقة لعدم الاعتداد
 به في الاستعمال فلا بد من اخراج هذه التفسيرين دفع ما يتوهم
 من كون الحقيقة مستدركا في الدليل سر والاحاجة اليه لان ذلك
 القول يخرج عن التعريف بالعلاقة صدر عنه اوسر وادعاه
 انه قد هذا الكتاب
 المذكور عدم صدور مثل غيره عن العاقل ولانه طبع عليه ان استعمال

الغلط في غير ما وضع له سر وليس من حيث انه غير مكنى وضع له
 فيخرج عن تعريف الجواز بالحقيقة المستعملة فيه بناء على ما اخبره
 الشارح من اعتبار حاله بالعلاقة في مقام استعمال القرى
 الكتاب اذا قال المشرع الى قرى بين يدي المخاطب والمتكلم
 خذ هذا الكتاب سهوا فانه وان ستم انه يصدر على على
 الكتاب انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له من تلك الحيشية
 الا انه لا علاقة بين الكتاب والقرى الحاضر بين يدي المخاطب والمتكلم
 وان كانت دالة على انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة
 ما نصبه المتكلم كما يسمح به الشارح ونصب القرينة من السماع غير متصور
 ولا يخفى انه يغني عنه اشتراط القرينة فيه انه من قبيل اغناء
 المتأخر عن المتقدم والاعتراض به غير موجه على ان ذلك الاغناء
 في غاية الخفاء ومردود بان فائدة قيد العلاقة ليست منحصر
 في اخراج الغلط الصادر عن المتكلم سهوا حتى يحصل الاغناء
 بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم عمدا وفي الالفاظ
 المستعملة في غيرها وضعت له قصدا بدون علاقة مع غيره عند القوم

مع نصب القرينة فانها لا تخرج عن التعريف الا بقيت العلاقة فقوله
 وليس مع الغلط نصب ذلك على قصده ثم ايضا وكان المتأخر
 ظنا المسألة بنية التأني والغلط مع ان الغلط العلم مطلقا
 كما مر ما نصب المتكلم واعلم ان نصب المتكلم وقصده مما لا يطلع
 عليه فجعلوا قيام القرينة دليل للنصب كما هو في مقامه ولذا قالوا
 في مقامات الحذف لقيام قرينة دون اقامة قرينة لا ت
 القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال ان لم يجعل القرينة
 من توابع العلاقة بل عكس الامر لانه كلمة مع تدخل على المتبع
 يقال ركب الوزير مع الامير لا بالعكس وان اريد بالتابع
 التابع الخوي باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة
 فتلك التبعية حاصلة في صورة العطف مع ان جعلها
 اولى لا نقول اراد بالتابع هنا ما ذكر لمصلحة متبوعه
 وليدل على معنى فيه ويكون المقصود الاصل انما هو المتبوع
 والصفة مع الموصوف كذلك بخلاف المعطوف فانه
 والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالذات ومتعلقان بهما

فكسر

وليس ذكر المعطوف لمصلحة المعطوف عليه ذلك انما يجعل
 قوله مع يدفع تلك التبعية وذلك انما يجعل طرفا للاشتغال
 والقرينة فلا يقع عن المراد بالوضع هذا التعريف ذكره العرف
 الجامع وغيره في اولى المرفوعات وعلو التقييد بعد الوضع
 بانه لم يجره ان يطلق على ما وضع بازاء شئ ان قرينة
 عليه بقرينة اي باجمعهم الرتبة بالضم في الاصل قطعة جمل في
 والاصل فيه انه دفع رجلا الى اخر بغيره بجمل في عنقه
 فقبله اعطى البعير برمة ثم قيل لكل من دفع شئ الى
 اخر بجملة اعطاه برمة كذا في الصحاح وفيه بحث حاصل بحث
 ان ان اريد بوجود القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون
 الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة
 موجودة في الكناية ايضا فلا تخرج بها عن تعريف المجاز
 وان اريد بها القرينة المانعة عن ارادته مطلقا فمراد
 القرينة عن موجودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها
 في تعريف المجاز والآن يصدق تعريفه على فرد من افراد
 مجاز مجاز

بل يتوصل به انه لو كان المراد المعنى الحقيقي للتوصل به
 الى الانتقال الى المراد لكان ارادته واجبا لا جائزا كقولهم نقلت
 اخذ بيانا للارادة ان الظاهر ان معنى كونه الشيء راسيا
 للانتقال من امر الى آخر انه لو لاه لم يحصل الانتقال بينه
 اليه وههنا ليس كذلك لانه يتقبل من اللفظ على تقدير علم
 ارادة الموضوع الى المراد ايضا بالقرينة فعلم انه المتوصل به
 الى الانتقال منه الى المراد انما هو القرينة وهي ارادة المعنى
 الغير الموضوع له ولا يخفى انه من سوء البحث اذ فيه يلقى
 لخصم الجواب اذ ان يقول في الجواب يفهم من كلامكم انه في الكناية
 قرينتين والممانعة منهما هي الثانية فنقول مراد القسوم
 من قولهم ان القرينة في الكناية غير ممانعة عما ارادة الموضوع
 له القرينة الاولى فانها غير ممانعة عن ارادة الموضوع له بالذات
 بل الممانعة عن ارادته بالذات انما هي الثانية بخلاف المجاز فان
 قرينته واحدة ممانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وكفى هذا
 القدر فوقا بينهما بقرينة معينة لم يفهم منه انه لا يكتفى بالكناية

القرينة الصادرة عن الحقيقة كما في المجاز بل لا يخرج من قرينته
 معينة للمراد وهو محل تردد ويحتمل ان يكون مراده ان القرينة
 الصادرة عن الحقيقة لا يكتفى بها فلا يكون قرينة الكناية
 الا معينة للمراد وفيه ايضا تردد مطلقا اي لذاته ولا للانتقال
 من امر الى آخر فاما لفظ يمكن ان يشبهه على مقدوره وهو ان عدم
 وجود القرينة الممانعة عن ارادته مطلقا في الكناية لا يصلح للفرق
 بين المجاز والكناية اذ ما من لفظ يمكن ان يشبهه اي لعدم وجودها
 في المجاز ايضا وقوله يمكن جزما وما زائدة ولفظ اسم ما ان كل
 مجاز لا يمنع فيه القرينة الا ارادة او لفظا ان يقول ان المعنى
 الموضوع له في المجاز ليس بمراد مطلقا لذاته ولا للانتقال منه الى غيره
 اذ ليسا منتقلا منه في القرينة الا ان دلالة المجاز على الموضوع له
 ضرورية فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه وقرينة بيانية كونه مفهوما
 من اللفظ وبيانية كونه مراد منه فافترقا ايضا تأمل فيه وليس فيه
 مع الا سدا للرسمي اه في الخصم بحث لانه عدم تحقق المعنى
 الموضوع له قرينته حالية للمجاز كما ان الرسمي قرينته مقالية له

الا انه بحث عن معنى لا في القرينة الحالية لا في القرينة
لا تمنع ان تكون اللفظة مقصودا للانتقال الى الشجاعة ويمكن
ان يجاب عنه بان صحته خاصة كناية عن القوة ان لم يتحقق
معناها الموضوع له وعلم المخاطب ذلك يكون مجازا عند الشارح
وليس بوجوب لصدق التعريف المجاز عليها الا انه خلاف ما عليه
المحققون ولذا قلنا ان يقول فعل هذا يكون معنى المنع عن ارادة
معنى الموضوع له في المجاز ان لا يكون المعنى الموضوع له متحققا فيه
بكنهه من وجهين اما اوله فلا يلزم منه حرف اللفظ على المعنى
المستبادر وهو غير جائز في التعريفات واما ثانيا فلا يلزم
منه انحصار القرينة المانعة عما ارادة الموضوع له في الحالية وهو
في غاية البعد وخلاف الاجماع وكما اشار الى ذلك بقوله
ويمكن اه ليس اتيان الاسد متحققا فيه ايما الى ان اتيان
لو كان متحققا لكان كناية مع ان الرزق السليم يابى ولزامه
اليه احد على انه يكون منافيا لما ذكره سابقا من ان القرينة المانعة
عما ارادة الموضوع له لذاته في الكناية هي ارادة المعنى الغير الموضوع له
بقرينة معينة له اذ المانعة هنا اللفظ الذي هو القرينة المعينة

لا الا رادة القرينة عليها فان حبس الكلب موجودا لانه لا يكون
له طلب جبان حتى يمكن الحمل على الكناية والا يكون مجازا
عند الشارح اذ كانت علاقة المقصودة غير المشابهة فمجاز
موسم الشرطية خبر لقوله المجاز المفرد وهو مع خبره خبر لقوله
الغريدة الاولى ولا احتياج الى العامة الى المبتدأ الاول لا اتحاد
كما في ضمير الشأن المقصورة فيه تنبيه على وجود العلاقة غير
كاف بل لا بد من قصد هاتين فانه اذا تحقق في مادة علاقتنا
الاستعارة والمجاز المرسل فالفرق بينهما بالقصد فاذا طلعت
المشعر مثلا على شفة الانسان وقصد شفهها بيشعر الا بل
في الخلط فهما استعارة وان اريد انهما من اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسل على النفس مع غير قصد الى تشبيه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون
استعارة وقد يكون مجازا مرسل غير المشابهة فمجاز مرسل
والاولى ان يقال ان كانت علاقة المشابهة فاستعارة بتقديم
الاستعارة على المجاز المرسل تقديم الوجودي الذي هو المقصود

الاصلي ووردنا للاختصار بعلاقة واحدة هي المشابهة بل
ارسل بي علاقات وفي اربعة وعشرون وقيل لانه مرسل ومطلق
عن المبالغة والآي وان لم يكن علاقه غير المشابهة بل تكون علاقه
اياتها فاستعارة المحصر المجاز المفرد في المرسل والاستعارة
اذ لم يوجد مجاز يكون علاقه المشابهة وغيرها ولذا أطلق
قوله والآف استعارة ولم يقل والآف استعارة مجاز يكون
علاقه المشابهة لا غير مشهور ان اللفظ الاول ان الكلمة
بقونية ان المقسم هو المفرد ولم يتحد التقييد بالمعركة لعلم
اختار مذهب الخليل وهذا التقييد لادخ من مذهب لانه
قسم المجاز المفرد عنده انما هو الاستعارة المصروفة دون
ما سواها فصريح المص بالقياس تبيينا على انه اختار مذهب مع
اننا فيه ما يتماهى من ان الاستعارة المكنية او خص المفاة
بمكنية السلف لانه مكنية السكاك ليست بمجاز عند المص
كما سيجي واما تخيلية فداخله في المصروفة لانه قسم المصروفة
الى الحقيقية والتخيلية واما تخيلية السلف فليس بمجاز

المسند

المشبه به المظهر لفظ المشبه به على حذف المضاف
المستعمل في المشبه لوقدم على اشار اليه بالتخييل لكان احسن
تأثيرا ان كان اللفظ المستعار الاستعارة والمستعار
مترادفان واختار المتعارفنا على الاستعارة لانه
قد تطلق على المعنى المصدرية وهو عن جازي الارادة هنا
قال في المستعار ليكون نصفا في المقصود يساوق النكرة
المساوقة اعم من المساوية والمراد فيه ولتردده فيهما
ذكر لفظا بشمها اسم لم يذكر علم الشخص مع انه ليس
باسم جنس ايضا لانه مقصودة ذكر ما يجري فيه الاستعارة
الاصلية مما ليس باسم جنس في عرف النقاد والعلم الشخصي
لا يجري فيه الاستعارة اصلا فضلا عن الاصلية وفيه
تفصيل شاع ونظائرهما من الاعلام الجنية والاسماء
المعرفة الغير المشتقة جميعا الحارثي الغير المشتقة فلو حمل
اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية
جامعا الا لعلم الشخصي الجاد الا اذا اشتبه ذلك العلم
بصفة فانه يسعها استعارة اصلية وعدم شمولها

أي الاستعارة الأصلية المشتقات سواء كانت نكرة أو معرفة
 فلو حمل اسم الجنس على عرف النجاسة وهو ثبات قول المشتقات
 النكرة فلا يكون تعريفها مانعا أيضا فلا يصح إرادة أيضا
 لجريان الاستعارة الأصلية في جميع المصادر ولو حمل
 اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الأصلية
 جامعا وأن كان أقرب من الأول أذلا خلل في المناقشة هنا
 لكن قولهم العلم لا يستعار فيه ^{اسم الجنس} أن هذا القول غير مذكور
 في بحث الاستعارة الأصلية والتبعية بل هو مذكور في أوائل
 بحث الاستعارة والمعنى الحقيقي بذلك القول ليس الاستعارة
 الأصلية بل مطلقا الاستعارة لا بشرط الجنسية أي الكلية
 في المشتبه به في مطلق الاستعارة على ما هو المشهود يمكن ادعاء
 دخول المشتبه به في جنس المشتبه به وجعل من أفراد الفروع المتعارفة
 فيكون الجنس هناك في مقابلة الشخص فقط وهو لا ينافي حمل
 اسم الجنس هنا على كل يقابل المشتق يدل على أن اسم الجنس
 عندهم ما يقابل الشخص إذا أراد به أنه يدل على أن اسم الجنس
 عندهم ما يقابل الشخص فقط فلا نسلم ذلك كيف وهو هم هنا

مقابل للشخص والمشتق بالحروف أيضا وإذا أراد به أنه يدل
 أنه ما يقابل الشخص في الجملة فلا يضر ما كان مستقلا للشخص
 عن قريب والآية أعلم أنه حذف جزاء هذا الشرط وأقيم عليه
 مقامه فالمعنى وإن لم يكن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص
 فقط فلا يستقيم تعليلهم لعدم استعارة العلم بقولهم المناقشة
 الجنسية لا تقتضيه الشخصية لأنه منقوض بالمشتق بالحرف
 أيضا لأنها منافية للجنسية مع أنه يجري الاستعارة فيهما
 وفيه نظر لأن الاستعارة الجارية فيهما هي الاستعارة التبعية
 والملق بالشخص هو الاستعارة الأصلية فلا تنفي على دليلهم
 وتحقيق المقام أن الجنس الذي ينافيه المشتق والعلم ويقا
 بل أنه غير الجنس الذي ينافيه العلم ويقايله كما مر فالعالم والعلم
 لا يستعاران استعارة أصلية لأنها ليس باسم الجنس كما أن العلم
 لا يستعار أصلا لأنه ليس بجنس أي كلمة فالجنس الذي يقابل العلم
 فقط أعم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق تأمل ولا يذهب
 عليه أن المراد بالعلم العلم الشخصي لقوله لا تقتضيه الشخصية

فانه علم الجنس يستوار استعارة اصلية لقدم ميثاقه الجنسية
 لانه كل واحد قد نهتهك عليه فيما رفته يتناول العلم الشخصي
 مع انه لا يستعار فيه اما هذا التسميم للفظ المستعار والعلم لا يستعار
 فحصل الاحتراز بلفظ المستعار ولا حاجة الى اخراج زيادة
 قيد كلي ظاهرا لمص حيث حذف من التفسير قيد كلي و زاد
 قوله اسما لا يخرج الفعل والمرفوع من لم يشبه له هذه الدقيقة
 عكس الامر على انه ذهب بعض المحققين الى جريان الاستعارة
 في العالم مما يخرج ثابته بصفة ولا يشترط كون كلياته المشبهة
 قال الفاضل الرودي في حاشية المطول واعلم انك اذا
 اعتبرت تشبيه ذير بعمر في الشك والرثمة وقصدت المبالغة
 في التشبيه وادعيت انك عيني عمر وكما لا يشبه به قلت رأيت
 عمرا فالظاهر ان الاستعارة تكون علاقة المشابهة انتهى
 كلامه واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كما يرد بزعمهم على التعريف
 المرجوح يرد على تفسير المصداق اسما كليا غير مشتق قد عرفت
 انفا ان لا حاجة الى تقديم الكلية فتذكر مع انه يستعار اي

استعارة أصلية فانه حكم الكلي عديم اي الكلي الغير المشتق
 ويخرج عن الاعلام الشخصية الغير المشبهة بالاوصاف سواء
 كانت جامدة او مشتقة فانه لا يجزه الاستعارة فيها على المشهور
 فكانت حرية بالاخراج ولا يخفى ان تكلف جدا لانه تفسير المص
 كان بالاغم بزعم انه فقد الكلي لاجل المانوية فصار احق
 بما معية فجعل الكلي اعم من ان يكون حقيقيا او حكليا واما
 تفسير الشارح فليس فيما لا تكلف تعميم الكلي لانه الكلي المذكور فيه
 وقد نهتهك على انه لا احتياج الى التكميل هذه التكاليف بناء
 على عدم تناول لفظ المستعار للاعلام ومع ذلك التكليف يخرج عنه
 اي عن تفسير المص لا سم الجنس ولما عن تفصيله بقية مقابلة
 المشتق نحو خاتم اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم والمواد بخو خاتم
 الاعلام المشتقة المشبهة بالاوصاف وفيه نظر لانه لا شقاق
 والوصفية قد زك بالعلمية لما بينهما من التنازع قال الشارح
 في اطوله نقلا عن التفناراني والسيد السني المراد باسم الجنس
 اعم من الحقيقي والحكمي ليتناول نحو خاتم فان الاستعارة

فيه أصلية ثم قال وفيه نظر لأن الخاتم مؤثر بالمتناهي في الجوان
 فيكون مؤثرا بالصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجوان
 كماله كمال الجود فهو كاستواء شيء من مفهوم مشتق
 مفهوم مشتق فلا يصح شيء من المشتبه والمشتبه لأن يعتبر
 التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المصدرين
 فيجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستواء التبعي
 دون الأصلية انتهى كلامه والذي يخطر بالبال أنه لا فرق
 بين علم الجامد والعلم ^{ساج} المشتق ^{ساج} بالصفة في الاصلية
 والتبعية لانهما عند الاستواء مؤثرا بالصفة المشتقة هو
 بما فعمل أحدهما أصلية والآخر تبعية الحكم قائل ويدخل
 في مفهوم التشبيه فينتقض تعريفها أيضا فينتقض نحو خاتم
 تعريف الأصلية جميعا وتعريف التبعية متوادم العجب
 كون الاستواء فيه استواء أصلية مع دخوله في مفهوم
 التبعية فانها امرات متضادان إذ لا اشتقاق في شيء من العلم
 حين العلمية لانهما واما كانت مشتقة في الاصل كذا خرجت

من الاشتقاق بالعلمية كما أن الوصف يقول بالفلو جرت
 الاستواء فيها من غير تأويل كما ذهب اليه بعضهم فصح
 أصلية وغير داخل في مفهوم التبعية والاشتقاق فيها وأن
 كانت منقولة عن المشتقات وإذا أولت الاعلام المشتقة
 بالصفة بتلك الصفة فلا استواء فيها تبعية ولا داخل في
 مفهومها إذا اعتبر الاشتقاق علما بعد التأويل والتكرير وأصلية
 داخل في مفهومها أن لم يعتبر ذلك فلا استواء أصلية الاستواء
 ههنا يحتمل أن يكون بمعنى المستوار وأن يكون بمعنى المصدر
 والضمير في قوله لا في جريانها راجع إلى الاستواء بمعنى المصدر
 فقط فعلى الاحتمال الأول يكون ما قيل الاستخدام بعد معرفة
 وجه تبعيتها يربط المعنيين وجه تبعيتها الشدة الاحتياج
 اليه ومعرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولقائل أن يقول
 فليبيّن أولا وجه الاصلية ومعرفة وجهها يعرف وجه التبعية
 وفيه بعد جريانها في المصدر هذا بناء على ما شتهر بين القوم
 والآن فيجب في كلام الشارح أن الاستواء في الهيئة يكون بتبعية

لتشبيه مصدر الفعل بمصدر الماضي مثله لا بتبعيته استعارة
 المصدر لانه اذا اردنا استعارة قتل لمفهوم ضرب بتشبيه
 مفهوم ضرب بمفهوم قتل في شدة التأثير فيه انه لا يدل على المعنى
 لانه الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات
 تكون بتبعيته استعارة المصدر دون الرثبات وعلى القوم
 ذلك اي كون الاستعارة بتبعيته في المشتقات ولا تنفي هذه
 الوسادة بتحقيقه من اذاد تحقيقه فليرجع الى المطول وحاشية
 للسيد السني قريب المسئلة اي قصيدة بقرنية المسلك
 لانه بحسب الطريق وان ارد به المقصد بقرنية القرب
 دون الطريق فيكون قوله غير بجية المرام كشفا له والنا
 يس من التاكيد وهي ان المشتقات موضوعات بوضعيها
 لا يخفى ان المشتقات موضوعات بوضعيها لا يدل على ان
 الاستعارة فيها تكون بتبعيته فيستعار مصدرها اي مصدر
 المشتقات الدالة على المعنى المصدرية المستعارة للمعنى المصدرية
 الواقع مخبرها يستعار موادها اي يشتق من المصدر

المستعار

المستعار الفعل فيفضل الاستعارة في مادة الفعل بتبعها
 لا استعارة المصدر وكذا اذا استعير الفعل اه والآن نسب
 لما قبله ان يقال وكذا اذا لم يتغير في استعارتها معاين للمواد
 فلا وجه لاستعارة المادة بل الاستعارة فيها انما هي باعتبار
 ههنا تشبيه الضرب الواقع في المستقبل بالضرب في الماضي
 فيه ايماء الى ان الاستعارة في الحقيقة لا تتصور بدون
 تشبيه احد المصدرين المقيد بالزمانين بالآخر وتبعيته
 هذا التشبيه يحصل المثلثة بين معنى يضرب وضرب واليتور
 ضرب لمعنى يضرب فمذه الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع
 بين المصدرين ولا استعارة في المصدر لان المصدر فيها
 حقيقة فكيف يتصور الاستعارة فيه كما قال الشارح
 في طوله ورسالة الفارسية ولو سلم ان المصدر ليس
 حقيقة فيها فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر بل يكفي
 التشبيه بين المصدرين لا استعارة الرهنية وكذا المادة
 لانه انما احتيج الى الاستعارة التبعية في الافعال مثلا لاجل



ان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا يمكن تشبيه شيء بشيء فعل
بشيء فعل آخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصلح
لان يكون محكوما عليه فاما تشبيهها بمصدر آخر
سرى هذا التشبيه الى مشابهة مادة الفعل المشتق مما احده
المصدرين بمادة الفعل المشتق من المصدر الآخر وهيئة
بهيئة وبهذا القدر يكون الاستعارة في الافعال من غير حاجة
الى الاستعارة في المصادر كقوله السيد السد ذهب الى انه
اذا استعمل الفعل باعتبار الزمان يكون الاستعارة
تبعية استعارة المصدر ايضا واختاره المصنف ح
بلا لفظ تمام اي هيئة ومادته متعار بتبعية استعارة
الجزء سواء كان ذلك الجزء ماديا او صوريا فانه هذا
الاثر متعلق باستعارة المادة والهيئة كليهما يدل
عليه ان الشارح بعد ما قرر في رسالة الفارسية ان الاستعارة
مواد المشتقات تابعة لاستعارة مصادرهما وان
استعارة هيئتهما تابعة للتشبيه الواقع بين مصدرهما

فقط قال في تلك الرسالة قاضية جديدة جليله اعلم ان
الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت
تبعية لان المشتق فيها وانما انما هو المادة او الهيئة
فكون استعارتهما بتبعية استعارة الجزء الملقى او الصوري
انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة الحروف تابعة
لاستعارة المصدر ان كان الجزء ماديا والتشبيه الواقع بين
المصدرين ان كان صوريا وح يدفع الاعتراض عن ذلك ليل
الذي ادعى انه مما موافق الوقاب غاية الامران تشبيها
بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية
الجزء الجزاء تأمل قال الشارح في الرسالة الفارسية في اخر
بحث الاستعارة التبعية وقد علم مما هذه الحقائق ان
ما ذكره المصنف من ان الاستعارة في المشتقات تابعة
لاستعارة المصدر في الحروف تابعة للاستعارة في المتعلق
وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام مبنى على القول
التمام او مبنى على قلة الاهتمام بتحقيق المقام فعليك

بالرسالة الفارسية اه قد ذكرت في هذه الحاشية ما يخفى
عنا الرجوع الى تلك الرسالة فقط لنرى انما يتصور بتعب
المصدر هذا الحصر ايضا ينبغي على ما هو المشهور ولا يخرج في النسبة
الداخلية في مفهوم الاستعارة للاستعارة في متعلقه نسبة
الافعال والا لا دخل الحصر المذكور انما اذا لو جرت الاستعارة
فيها كانت بتعبية الاستعارة في المتعلق ودور المصدر وايضا
لصارت اقسام الاستعارة في الفعل ثلاثة على قياس الحرف
اي جريا كما متشابهها بالجرى في الحرف فاما معناه نسبة مخصوصة
تقليل المقدار كما قيل كيف يقاس نسبة الفعل على الحرف وهل بينهما
مناسبة وقرب حتى ينفى جواز قياس احدهما على الآخر ويحتاج
الى نفيه اجاب بانه نعم فاما معنى الحرف نسبة مخصوصة تجري
فيها الاستعارة بتعال الاستعارة في متعلقها على راء المص
و بتعال التشبيه في المتعلق فقط على ما ذكره انما في الرسالة
الفارسية وذلك بانما يشبه متعلق معنى حرف به متعلق
معنى حرف آخر في وصف اشهر به المتعلق الذي وقع

متشابه

متشابه وبواسطة ذلك يحصل المتشابهة بينا معنى حرف في
فيستعمل لفظ الحرف الواقع متشابه للحرف الواقع متشابه على
رأى الشرح واما المعنى فهو بهذا التشبيه الواقع بين المتعلقين
يقول باستعارة لفظ احد المتعلقين للآخر ثم يقول بالاستعارة
التبعية بين الحرفين والمختار من القولين ما قل فيه
التكلف والاعتبار لانه المطلق النسبة على لقوله
ولا يخرج في النسبة الداخلة اى لانه مطلق النسبة
التي هي متعلق النسبة الداخلة في مفهوم الافعال لم يشتر
بمعنى يصلح ذلك المعنى لانه يجعل وجه شبه حتى
يشبه الاشياء به فيه فاذا لم يصلح شبه شئ بطلق النسبة
لم يصلح استعارة لنشئ فكيف يصلح في النسبة الخاصة الداخلة
في مفهوم الفعل التشبيه والاستعارة بالتبعية قال
بعض الافاضل فيه بحث لانه النسبة التي ترجع اليها
نسبة الافعال ليست مطلق النسبة بل النسبة على جملة
القيام ولها خواص واوصاف يصلح فيها الاستعارة

فان اردت اسناد الضرب الى المحرف في اللغة على قوله
 نسبة اليه و شجرت نسبة اليه باعتبار التثنية ^{بشبه} الى
 من نسب اليه على وجه القيام و قلت ضربت فلا لم يوجد
 عن الصواب وقال فاضل آخر يمكن الاستعانة في الافعال باعتبار
 نسبتها الداخلة في مفهومها بان يشبه ما يرجع اليه نسبتها
 بنوع استلزام كطلق القيام والاتصاف مثلا ما يرجع اليه نسب
 اخرى كذلك كطلق الآلية فيقال قتل السيف او السوط
 فالاستعانة بالتبعية في الافعال لا تختص بالمصدر على ما هو
 المشهور فيها بينهم تدبر فاته دقيق انتهى كلامه و لقايل
 ان يقول امثال ما ذكره بما يورثهم جريان الاستعانة في النسبة
 تبعية الاستعانة في متعلقاتها كلها مما قيل الا اسناد
 المجازة ولا مجازة في اللغة و سياتي ذلك كله مما قريب في كلام
 الشبه بخلاف متعلقات معاني الحروف كالابتداء والا انتهاء
 والنظرية وغير ذلك لهما احوال مشهورة ^{بمعنى} تلك الاحوال
 لا ان تجعل وجه الشبه عند تشبيه متعلقات معاني

حروف آخر ^{بمعنى} المتعلقات فيجوز الاستعانة في
 المتعلقات و بتبعية ذلك في معاني الحروف هذا على رأي
 المصنوع و اما على رأي الشارح فالتشبيه بين المتعلقات كاف
 الاستعانة في الحروف ولا تتوقف على الاستعانة في المتعلقات
 بل هي كافية عنها من جهة ثم ان الاستعانة في الفعل على
 قسمين اى بعد ما عرفت انة الاستعانة لا تجري في النسبة
 الداخلة في مفهوم الفعل فاعلم انما في الفعل على قسمين
 اذ لو جرت في النسبة لكانت ثلثة اقسام فيصح التشبيه
 اى تشبيه احد المصدرين بالآخر لذلك ان لتقييد كل منهما
 بغير مغاير لغير الآخر وكذا يستحق بناء الاستعانة
 على هذا التشبيه فالاستعانة عنده قدس سره في
 هذا القسم ايضا بتبعية ^{بمعنى} الاستعانة المصدر بدليل
 قوله في اول الحاشية ان الاستعانة في الفعل انما تنقو
 بتبعية المصدر وقال الش في الاطول فيمن اذهب اليه
 قدس سره نظر اذا ضرب حقيقة في كل واحد

في الخبرين ^{الماضي والمضارع} في الخبرين ^{الماضي والمضارع} كالتصوير ^{الماضي والمضارع} استعارة
 احدهما للآخر حتى يتحقق الاستعارة بتجديد الفعل
 وفيه نظر لا قالو ستمنا انما المصير حقيقة في الماضي والحال
 والمستقبل ^{انما شاع} لكن الظاهر ان الضرب الذي يفهم من خبر الماضي
 حقيقة في الضرب الذي يفهم من خبر المستقبل مثلا حقيقة
 في المستقبل مجاز في الماضي فينتصرا استعارة لفظا احدهما
 للآخر كما يتصور التشبيه بينهما الا ان احتياج اليها لا يكفي
 التشبيه كما هو ثمرى اشارع ^{انما يقتضيه العقل} وسيدى حديثا وزمانا في الاكثر
 وقدر في الاكثر موجود في الفوائد القياسية وانما قال بسيدى
 في الاكثر لانه العلامة نفعه قال في ذلك الكتاب الفعل قديري
 عما الحدث كالافعال الناقصة وقديري عن الزمان كنعم وبشي
 وعسى وبعث اذا اشئ بها حكم ولم يكن المراد به الاخبار
 كعزم الامير الجند فان لفظه عزم باق على زمانه الماضي وعلى
 الحدث الذي هو العزم كما تقرر في نسبتها الى الامير لانه
 جنس الامير هو العزم لا هو نفسه بل هو نسبة لهزم جنسه

جنس الامير هو العزم لا هو نفسه بل هو نسبة لهزم جنسه
 جنسه له واستعير لهزم الله وضع النسبة اليه لانه النسبة
 اليه حقيقة ان من قبيل المجاز انما هو ان الله تعالى
 كما ينبغي كنادى اصحاب الجنة فان نادى يجرى على حقيقة
 في الحدث والتبعية كما استعير في زمانه لانه في يوم القيمة
 فبشرهم بعذاب اليم قاله استعير البشارة فيه للزمان
 وفي الاخرى باق على حقيقة امر بالتأمل ما هنا كلام الشارح
 كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بواسطة انه سببه
 بنسبة الهزم الى الجند بواسطة انه فاعله تفرقة ما عيسى
 فاروق يمكن ان يقال ان في شك في ان نسبة الفعل الى الزمان
 نوع ما مطلق نسبة الفعل ويجري فيها الاستعارة بناء على راء
 العلامة الا ان اراد ان يبيّن جريانا الاستعارة في الاجزاء
 الثلاثة لمعهوم الفعل فاقى بثلاثة امثلة متغايرة بالذات
 لزيادة التوضيح ولم يكتف عطف على قوله امر بالتأمل
 وحاصله ان كان الاولى ان يجعل وجه الامير بالتأمل تمييز
 ان حاصل كلام الشارح

بما هو عليه من القوي لا بما هو عليه من الضعف
والقولان هما قول النسبة المستعارة لا المستعارة لا تجري
في النسبة الواقعة في مفهوم الفعل وقول العلامة
لا استعارة جارية فيها كما في الحديث والرقمان في ما ذكره
من ان اطلاق النسبة لم يشترط معنى يصلح لاداء الفعل وجه
شبه اما الاول وهو ان الحق قول النسبة الشريف موضوع
للنسبة الى الفاعل حقيقة او مجازيا جعل العلامة لا يستلزم
ذلك ويقول هو اول المسئلة وقال اشرح في اطوله في بيان
حقيقة الاول ان النسبة جزء من معنى الفعل فلا يستعار
الفعل عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار الفعل عن معناه
بل يستعار عن معنى المصدر لنفس المصدر ثم شق الفعل منه
ولا يمكن مثله في النسبة واما الثاني اي بطلان دليله فلا
نسبة الفعل انما حاصل اننا لا نسلم ان متعلق نسب
الافعال هي مطلق النسبة بل متعلقها انواع ذلك المطلق
كالنسبة الى الفاعل مثلا فان لها احوال مخصوصة يمكن ان تشبه بها

س

نسبة الفعل الى المفعول
لفظها فيقال قتلني الشيف او السوط وكذا في باقي انواع
فدليله قوله سرية لا يدل على المدعى ونسبة الى المفعول
هذه النسبة يجوز ان تكون مشتركة بالنسبة الى الفاعل
كما في عيشة لاضية وان تكون مشتركة بالنسبة الى الفاعل
كما في قوله سبل مضم او النسبة الى الزمان او غيره نحو صيم
نهاره ونسبة الى المكان الى غير ذلك من الزمان والسبب وهذه
لا تقع الا مشتركة تأمل وكل نوع منها اي ما هذه الانواع يصح
ان يشبه بها اي ما يقع مشتركة بالاشياء باعتبارها اي
ببلا حقة تلك اللوازم بما تجعل تلك اللوازم وجه نسبة
وهي اي النسبة الانشائية مشتركة بصفات تصلح
لان تشبه النسبة الاخبارية بها في تلك الصفات بالمطابقة
فتصلح تلك النسبة لان تشبه النسبة الانشائية بها باعتبار
احدهما كاستعارة رحمة الله فانه تشبه النسبة الانشائية
في رحمة بالنسبة الخبرية في رحمة الله في المطابقة

والمحمول من جهة لا ظاهرا للمرجح في قوله
 للشبهة الاستقبالية الخبرية فانه شبه النسبة الاستقبالية
 الخبرية بالنسبة الانشائية في قوله لا يوم فليترأخ الرجوع
 والقرين فما استعير النسبة الخبرية الاستقبالية قوله
 فليترأخ ما يعبر به عنه عند تفسير معاني الحروف والضمير فيه
 عائده الى ما وفيه الى معنى الحرف مما المعاني المطلقة وهذه
 المعاني المطلقة ليست بمعاني الحروف والا لما كانت حروفا
 بل اسماء لانه الاسمية والحرفية متماهي باعتبار المعنى بل
 متماهي متعلقات معاني الحروف ومرجعها حتى لو لم يكن كون
 الحروف مجازات لا حقايق لها اذ لم تشمل فيما وضعت
 هي لهما من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها
 اصلا وذلك مستبعد جدا ويلزمهم ايضا يكون الحروف
 اسماء بالنظر الى الوضع وحروفا بالنظر الى الاستعمال
 تماثل وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزيئات الى الابد
 لملا حظها احضرت بها اي الجزئيات بتعقل هذه الالات

عند الوضع لا يمتنع الا انما هو بغيره ويظهر بجملة الاسماء
 في التعبير الاستعارية في قولنا الحروف معانيها ذهب
 اليه المصنف من ان الاستعارة البسيطة في الحروف تابعة للاستعارة
 في المتعلق والا فانها خرجت ذهب في الرسالة الفارسية الى ان
 يمكن للاستعارة في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات فانه
 يحصل من التشبيه بين المتعلقات المشاركة بينهما معاني الحروف
 وهذه المشاركة اللازمة كما قد بينا بالاستعارة عليها فلا حاجة
 الى اعتبار الاستعارة في المتعلقات استعملت على صيغة الجمل
 في الثانيك منه الى قرأت بتاويل للفظ او الجملة كما في شرح
 المفتاح للمسيد السند مجازا لم يلاحظت باعتبار الدلالة
 لازمة للنطق كما يجوز الاستعارة ايضا باعتبار انما مشبهة
 بالنطق في ابصاح المعنى وفي كون الدلالة لازمة للنطق نظر
 لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمهمل الا ان يكون ذلك النطق
 ساقيا بدرجة الاعتبار او يقال الدلالة لازمة ولو عقلية
 يريدانه ببيتا علاقة المجاز يريد ان يبين وجه الامر بالفهم

بالنظر الى ما في شرح المحقق لان مثال الافتتاح قد يتبع بجملة
لم يبق فيه خفاء بين المصدرين فيكون المجاز المرسل
فيهما اصليا وفي الفعلين تبعيا وفيه بحسب لانه نسبة
اي لا يده الله لم لا يجوز ان يكون تبعي العلاقة بين المصدرين
للتبعية على كفاية وجود العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى
الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كل جزئ وجزء وقيل
لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعانة وجعل كل ما
اصلية وفيه نظر قدّم المفعول اي على الفاعل لانه مما وضع
المظهر موضع المضمير مكانا لا يتناسب فوضعه موضع المضمير
الوضع الاول بمعنى الاتيان والموضع الاول بمعنى المقام
والاخر لانه التاويل دفع توهم التكرار والمعنى ان المظهر
في مقام يقتضي المضمير وح ووجه لتوهم التكرار في قوله
فوضعه موضع المضمير لانه المراد بالوضع والموضع فيه
معناها اللغوية فخطه اي المظهر مكانا المضمير بحيث لا يتقدما
ولا مؤخرا وقوله مكانا لا يتناسب اي لوجود خوض التباس

المرجع

المراجع على الظاهر الاولين بالمرجع في معنى ذلك
الاستعانة مطلقا وذكر الاستعانة الاصلية والتبعية
الجارية في المشتقات وفي الحدود واحتمال وجود
الى كل واحد منها قائم في باده اولى فوضع المظهر مكان
المضمير دفعا للتباس لعدم تحذر الاتصال والاتصال
الظهي واجب عند عدم تحذر الاتصال واذا اتصل ضمير
المفعول بالفعل والفاعل عن متصل كما في ما نحن فيه وجب
يقدم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول الموضوع
موضع المضمير على الفاعل على ما استخرج الشارح يحتمل ان يكون
واجبا وهو مبتدأ من كلام الشارح كيف لا وقد وقع بالحافضة
عليه ووصفه بانه نكتة جلية قد وفقتا لا سخر اجزا ويحتمل
ان يكون مستمرا وهو اقرب الى الصواب لان الاول في حيز المعنى
لا يرد نفسا الى الملكية اهـ انما ارتكبت هذا السامح اعتبارا
للاصلين وفيها التبعة والملكية واعراضا عن القرينتين
وما كان المقصود بهما ولذلك لا يبرهنهم قال لا يرد نفسا
الى الملكية لوجه الامكان التبعية الاولى ان القوم قالوا واختار

السكاكاه لا على البطلان اي على بطلان التبعية وحقبة
المكنية واعلم ان المناسب لا يجاز هذه الرسالة
ان لا يذكر السكاك التبعية هنا بل يعرض عنه
في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد الثاني المقصود
لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكرها هنا فاعلم ان يستدعي
حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سيذكره والى التكرير وكذا لا حاجة
الى الحاشية التي كتبها الشارح هنا لانه المصنف سيجزم
لمضمونها الا ان الشارح انصهر الى برها هنا لدفع الاعتراض
عن الوجه الذي اخترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكنية على التبعية
وذلك الوجه هو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى وتلك
الحاشية هي هذه في بحث لانه لو كانت استعارة التبعية تكون
تخييل في اعتباره والتخييل عنده استعارة مبنية على الشيء
والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية فاذكوه لا يكون
مخفيا عن اعتبار التبعية الا ان هذه ايضا تالفة امر
لزم السكاك لا محالة سواء جعلنا وجه اختيار الرد
الى المكنية ما ذكرنا او ما ذكره نفع من تقليل الا قام

والتقريب الى الضبط حسنا نحو جاعلي اسديروا او عقلة
نحو اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملكة الاسلام
وهذا امر متحقق عقلا لا يحتاج متحققا متيقنا صوابه
متحققا متيقنا ومحملة لهما نحو قول الزهير صفا القلب
عما سواه واقصر له باطلا وعرضي افرايم العبي وروا حله من
اراد الاطلاع على الاحتمالين في هذا البيت فليج الى التخييل
وشرحه فانه الاظهار استعملت في امر اي في صورة بقرينة
تخييل اه واعلم ان القرينة في الاستعارة التخيلية عند
السكاك الاستعارة المكنية كما ان قرينة المكنية التخيلية
واحالة على ما سيأتى عطف على قوله شاة مجازا مفعول مطلق
لا شبات الاظهار اي اثباتا مجازيا اي المجاز عقلي لا لغوي
لتحصيل القرينة للمكنية لا احتياج لتحصيل القرينة الى ذلك
بل بذلك يضعف القرينة وبزول قوتها المراد من الاقتراض
بما يلزم اه الا وضع الاخصر والمراد بعلام المستعاره ما سوى
القوت بل الا وضع الاخصر والمراد بالملايم ما سوى القرينة

بأن غير يقينية بالمستعار له يخرج أيضا قرينة ممكنة
السلف فأنها من ملامح استعارته مع أنه لا حاجة
اليه لأنه سيجي المصداق اعتبارا من شئ والتجريد
أنها يكون بعد تمام الاستعارة والآ فالقرينة مما يلازم
المستعار له الصواب أن يقال والآ فالقرينة من الملامح
من غير يقينية بالمستعار له لأنه وإن تم في المصحة وممكنة
الساكني كما لا يتم في ممكنة السلف لأنه قرينة ممكنة السلف
مما يلازم المستعار منه بخلاف ما قلنا فإنه بقى القرائن
كلها ولقد أحسن شرح حيث قال المراد من الاقتراح بما يلازم
حيث أطلق الملامح ولم يقيد بالمستعار له ولا بالمستعار منه
فلا توجد استعارة مطلقة بل يكون المصحة وممكنة الساكني
مجردة أيا جماعة للمصحة أو غير جماعة لربما
وإنما ممكنة السلف فأنها يكون مرشحة إما جماعة للمصحة
أو غير جماعة لها وفي قوله فلا توجد استعارة مطلقة
نظرا إذا القرينة قد تكون حالية وح يوجد المطلقة

أدلا ملازم فضلا عن ملازم المستعار له كما لا يقال
حاصل أنه لا حاجة إلى تخصيص الملامح بما سوى القرينة لعدم
دخولها في ملازم المستعار له ولا في ملازم المستعار منه
لأن الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتضي ملازم المستعار له
لأن المشبه بعد لم يصير مستعارا فلم يوجد المستعار له
فكيف يقتضي الاستعارة باعتبار القرينة وسببها ملازم
المستعار له بل تقتضي بما يصير مستعار له باقتراح القرينة
ما في قوله بما موصولة ^{نظرا} وفيه يصير راجع إلى المشبه المقدم
في نظر الكلام وقوله باقتراح القرينة من قبيل وضع المظهر
موضع المضمير العائد إلى الموصول والاضافة قبل من قبيل
اضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى بل تقتضي الاستعارة
باعتبار القرينة بشئ يصير مشبه مستعار له بسببه
وهو القرينة المقتضية بها الاستعارة فعلى هذا القائل
أن يقول كما أن القرينة ليست مما يلازم المستعار له بل ربما
يصير المشبه مستعار له لذلك ليست القرينة مما يقتضي

بها الاستعارة بل بها يصير الاستعارة استعارة فلا يصح
 قوله في السؤال بل تقترب الاستعارة بما يصير استعارة له
 اه الا ان اثاره نبتة على ذلك في الجواب حيث قال في الجواب
 الاستعارة تحقق بالقرينة اه فلا ولي ان يقال بذلك
 قوله بل تقترب بما يصير اه لان تحقق الاستعارة والمستأن
 موقوف على القرينة فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف
 على تحقق الاستعارة والمستأن له والمستأن منه بما سوى
 القرينة لانها غير داخل في الملايم فلا بد من التقييد
 اي تقييد الملايم بما سوى القرينة المعينة للمراد ولقائل
 ان يقول الاستعارة تحقق بالقرينة المانعة كما اعترف
 به اثاره هنا وكما مر في تعريف المجاز فيكون الاثران
 بالقرينة المعينة بعد تمامها فيكون الاستعارة المقرنة
 بها مجودة فكيف يجوز التقييد بما سوى القرينة المعينة
 فتأمل فيه الاول تقييده بالوصف بالرمي لثلاثه وليتم
 الاستعارة وكأنه انما قال الاول ولم يقل الصواب لانه

الاثران بالمثل للاستعارة قرينة حاليتها بالقرينة وروى المتن
 في المثال ليست من دأب المحصلين انهم رأيت اسئلة له
 الاولى ايضا تقييده بالوصف بنحو الرمي مثلا يتوهم ان
 الرمي شيخ المجرد عن التجريد مشروط بانتفاء القرينة والرجح
 مع القرينة من قبيل الجمع بين الرمي والتجريد وليتم
 الاستعارة على وزن علم ليس مقصود اثاره بل به هذا المعنى
 بل مراده ما على وزن العجب لانه سب للمقام والموافق
 للبيت الا الى تأمل فتأمل امر بالتأمل لانه وان سلم خروج
 عن كونه بهذا المعنى ملائما للشبهة فلم يخل في مرجمات المشبهة
 بل مشترك بينهما فكيف يكون تأنيها الا ان يقال ان القوة
 اخص بالمشبهة لتجريدتها عما يحصى مبالغة في الاستعارة
 صوابه ان يقال في التثنية بدل الاستعارة في شدة
 ذلك قول المص فيما يوجد في وجه البنية التريخ لاشتماله
 على تحقيق المبالغة في التثنية الا ان يحذف في قوله
 في الاستعارة على معنى السببية اي عما يحصى مبالغة

في الشبهة ^{حاصلة} بسبب الاستعارة ^{شكك} السامع
 فيه انه قرينة قاطبة الملايم الذي يفسر الاستعارة بمجردة
^{أو نفل} انها يكون بعد القرينة فهذه الاستعارة مطلقة لا مجردة
 الا ان يقال انه بنى الامر على القرينة الحالية فان التمثيل
 للاستعارة قرينة ^{مستترة} الحالية للجملة له ليدل وفي المصراع الثاني
 مبالغة جعل زالب ^{فكان} اسود ان لا يكون الاسد
 الا ليدل وحصر البديهة بقرينة تقديم الظرف والمبالغة
 في نفي الضعف فاما المبالغة في لم تقم راجع الى النفي
 ولا يجعل النفي دخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
 بظلام للعبيد ^{قال في الامول} والمقدف بخرية ان فسر بسمن
 اوقع في الوقايح كثير ^{وآما لو فسر بسمن كثير} حتى
 كانه قدف وترى بالجم فهدى شبح ^{والتسبب بالاسد}
 ولا يجب ان يكون كذلك انتهى ^{فالتقسيم اعتباري} هذا
 تفرع له على الاجتماع والترشيح ^{المراد} بلع من الاطلاق والتعريف
 وما جمعها لا شمله على تحقيق المبالغة في التشبيه وذلك

لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فتر شجرها وترينها
 بطل بم ^{المستعار منه} تحقيق وتقوية لذلك المبالغة الى التشبيه
 فاما الترفيح ^{المستعمل} بسبب البلاغة او المبالغة وان قال بلغ
 من البلاغة هو الكلام المحصر ^{بالاضافة} الى التزيين والاد
 فالبلاغة صفة للمتكلم ايضا ومما المبالغة هو المنظم
 بناء على ان يفسر فعل التفضيل ان يكون للفاعل والاد
 لبطل المحصر في المتكلم لان اسم التفضيل قد يجرى للمفعول
 نحو الوهم واشهر واغرف لكن على سبيل الشدة و
 الا انه يرد عليه ان بناء اسم التفضيل من المراد على الثاني
 غير جائز وقد اشترنا في وجهه وهو قوله فيما مر ليجريدها
 عما يحقق مبالغة في الاستعارة لتساقطها باعتبار ضمها
 فيهما ^{ففي} التما يتعارضان عنه تساوي الملايم في الكمية
 والكيفية ^{المستعار منه} فالحكم بان جميع التجريد والترشيح في سرية
 الاطلاق على الاملاق ليس بمصحح والا لم يوجد الاستعارة
 مطلقة قد مر الكلام على هذه الشرطية زيادة التجهيز

والترشيح يعني ما هو بضمده ذكر ذبوة الترشيح وحذف
 التجريد وليس كذلك مطلقا أي بلا اتفاق والمستعار منه في
 المكسبة هو المشتبه على مذهب الكمال ففرقة المكسبة
 عنده من ملاييم المستعار فيكون التخيلية عنده على تقدير
 عدم الاشتراط بتجريد أوله فترشيح فالصواب أن يقال فلا يوجد
 قرينة المحرقة ولا قرينة مكسبة الكمال تجريد أوله فترشيح
 مكسبة السلف ترشيحا لا بد يقال أنه لم يلتفت إلى مذهب
 استكمال الأثرى أنه سيرة في العقد الثاني نعم يكون كذلك
 على المذهب المختار وهو مذهب السلف ومنهم صاحب
 الكشاف وأما الخطيب فلم يكن المكسبة والتخيلية من المجاز
 عنده فلم يوجد مستعار منه ولا متعارفه عنده فلم يوجد
 الترشيح عنده بمعنى ذكر ملايم المستعار منه والترشيح
 يجوز أن يكونا قياها قد ذكرنا راجع انفاة الترشيح ذكر
 ملايم المستعار منه وههنا جولة عبارة عن اللفظ الدال
 على الملايم بناء على أنه مشترك بينهما أو حقيقة في أحدهما

مجازا

مجازا في الآخر للتجريد عن الشيء وهو المستعار
 الاستعارة أي بلفظ هو مستعار فلا ضافة للبيان ومزينا
 للاستعارة في أنه يتحقق المبالغة في التشبيه مع رديف أي
 تابع المشبه به وخاصة ويجوز أن يكون مستعارا فيه تحسفا
 وارتكابه اعتبارا لا يحتاج إليها كما مر على أنه ينكر قوة
 الترشيح مع أنه لقائل أن يقول جواز بقاء الترشيح على حقيقة
 يستلزم عدم وجود قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة فكيف
 يجوز أن يكون الترشيح مجازا في ملايم المستعاره تأمل للملايم
 المستعاره الحقيقي دون الوهمي ولا يخفى أن هذا لا يختص
 فلو قال ويجوز أن يكون مجازا فيما لا يميز المستعاره لكان أولى
 إنما الملايم المذكور أي ملايم المستعاره وأنه يحتمل مثل ذلك في التجريد
 فيه بحث قوي ظاهر في نقل عنه في الحاشية أي جيب التعيين
 عما ملايم أحدها بلفظ ملايم الآخر يجمع التجريد والترشيح
 أما التجريد فبالنظر إلى المعنى المجازي وأما الترشيح فبالنظر إلى
 اللفظ الذي هو موضوع بملايم المستعار منه هذا في الترشيح

واما في التجريد فالأمر بالعكس بل الوجوه بناءً على جوار كون
الترشح مجازاً مرسل عن الملائم المذكور وعن القدر المشترك
حيث استعمل الجبل للعمارة بقرينة إضافة جبل إليه تعالى
او مجازاً مرسل وهو ثالث الوجوه بعلاقة الاطلاق والتقدير
بأن إطلاق الاعتصام الذي هو التمسك بالجبل في مطلق
التمسك والوثوق الذي هو قدر مشترك بين الملائم وبين
أريد ما ذلك المطلق المقيد الذي هو الوثوق بالعمارة فيكون
مجازاً مرسل عن الملائم المشترك بين التمسك ولعلها احتاج
إلى التمسك لاجل ارسال المجاز لآلة العلاقة بين الملائم وبين التمسك
في المشابهة وفي مانعة من المجاز المرسل ولا يذهب عليك أنه في كون
الاعتصام مستعمل للوثوق بالعمارة او مجازاً مرسل في الوثوق
بالعمارة نفل لأنه يلزم التكرار لأن الجبل مستعمل في العمارة فيكون
المعنى نقول بالعمارة بعمارة الله فيبقى إبقاء الاعتصام على حقيقة
او صلة على المجاز المرسل المستعمل في مطلق الوثوق بعلاقة الاطلاق
كما اشار إليه بقوله او في الوثوق أي المطلق الذي هو قدر مشترك

١٥٢
بين الملائم والمشتبه فيكون مجازاً مرسل عن الملائم بعلاقة
الإطلاق في القدر المشترك وهو رابع الوجوه والجواب عن النظر
بحمل الكلام على صنعة التجريد بعينه لأنه يؤدي إلى اعتبار شيء
وعلم اعتباره في حالة واحدة وحسب أي مما كونا الاعتصام
غير باق على معناه فتأمل حتى تطلع على حقيقة الحال وعلى أنه
قد لزم ما ذلك جواز كون الترشح للمجاز المرسل وذلك لأن
الترشح إذا كان مجازاً مرسلًا الحال لا الاستعارة ترشح للترشح
فيلزم أن يكون الاستعارة ترشحاً للمجاز المرسل ولا يخفى أن
الترشح المحرّف بذو الملائم للمشتبه به يبعد شموله ما حاصله
أنه ينبغي إبقاء الترشح على حقيقة لأنه إذا كان مجازاً عن
الملائم المستعار له فهو بالتجريد أشبه والصق وكأنه أخذ
أي أخذ المعنى هذا الشمول عما يقتضيان في استنباط ذلك
عن كلام الكشاف وبني على هذه الفريدة على ذلك الشمول
فما ذكره بدل مما قوله من كلام صاحب الكشاف ويجوز
أن يكون بياناً لكلام صاحب الكشاف في كونها ما نعتها

ارادة الموضوع كـ يخرج عنه التلابة المركبة على مجموع واعتصموا
بجمل الله لا على الجمل فقط والمراد به المركب الذي يكون تجوذه
باعتبار الاستعارة ونحوها ^{بجمل} نحو جاء في اسدي مما
على الاهتم لبي وهو كون الترتيب باقيا على حقيقة وكونه غير
باقي غير اليقين في معرفة الحق كالمستعمل في القى بل صار
مالكا للشيء وذا ملك فيه وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله
اي في الجنة التي تحمل فيها الرحمة والمراد به المركب الذي يكون تجوذه
باعتبار الجواز المرسل في بعض موداته فله تكرار في المتاليين
او نقول ان المتاليين لان الاول او اعتصم بجمل الله منها مركب
نام والثاني مركب ناقص فلا يشمل ما تجوز في احد الفاظ فيه
مع انه التعريف يشمل فلا يكون ما نوا ولفاظ ان يدفع به لفظ
فيه الحسية في تعريف وهو المركب المستعمل في غير ما وضعه
ان من حيث هو مركب والشرطية خبر لقوله الجواز المركب
على قياس الجواز المفرد وهو مع الشرطية خبر لقوله والقرينة
التارة ولا حاجة الى العائد للاتحاد كما في ضمير الشارح

وقيل

وقيل خبر المستعمل قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما
اعتراض بالواو لبيان تعريف الجواز المركب انه يسمى اسم آخر
ولهذا الجواز المرسل بل يكاد يوقع ان يسمى تمثيلا فيه انه
في غاية البعد مع انه لا يسمى باسم فيه نظر ثم لا ولي
ان يقول ان كانت علاقته بخبر المشابهة فلا يسمى باسم اصلا
بل مما فات القوم اي هذا القسم من الجواز المركب مما فات
على القوم ولم يتعرضوا له فلكم بل للترتيب ما انتفاء التسمية
الى انتفاء المسمى واعتراض عليهم الشرح هذا الاعتراض مرتبط
بقوله بل مما فات القوم فانه يفهم منه ان القوم حصروا الجواز
المركب في التمثيلية بانه الجوازات المركبة كثيرة لا ينحصر
في التمثيلية كالاخبار المستعملة في الانشاءات وبالعكس
والاخبار المستعملة في لوازم فوائدها الخبر ونحوه نقول
في جواب اعتراض المحقق التفقاز في على القوم وكذا قال
ان يقول هذا الجواب منافي لما مر آنفا من ان الى اصل
ان الجواز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل

في الثلاثاء والخميس والجمعة واليوم فائدة الخبر فيمكن
 أن يجاب عنه بأنه بنى الكلام هناك على ما اختاره المصنف سبحانه
 المستغنى في واما هنا فقد بنى الكلام على ما يدل من الترخيصة
 القوم المجاز المركب في الاستقارة التمثيلية فان التجوز فيها
 أي في المركبات التي هي غير التمثيلية سار إليها وعارض لها فلم
 يلتفتوا لذلك التجوز الساري إلى المركب والعارض له بسبب
 التجوز في اجزائه والتفواي اعرضوا عن بيانه أي التجوز
 الساري إلى المركب ببيان أنه بسبب أنهم يستولون التجوز
 الذي في غيره وهيئة المركب الخزي اه عطف على اسم
 أنا في قوله فانه التجوز فيها بتبعيته ذلك التجوز الذي وقع
 في الجزء الصورة والحاصل انه التجوز فيها على التمثيلية
 من المركبات بالعرض والتجوز بلا صالة انها هي اجزائها
 الداخلة في المجاز المفرد فلا يجد التفظ مجازا مركبا للتجوز
 في جزئه والا لكان مثل هاء في اسيرى مجازا مركبا ولم يقل
 به احد في شيء من الاقسام أي القسمين المجاز المؤبد والمركب

بناء

بناء على جواز إطلاق المصطلح على ما فوق الواحد فلما كان التجوز
 والكلمة الواحدة في تعريف المجاز المفرد بالاشتمال أعظم من
 أن تكون كلمة حقيقة أو كناية أو ما لا يتركها بيانها بالمقاييس
 على المجاز المفرد فان الهيئة التركيبية المستعملة في غير ما وضعت له
 لعلاقة قرينة مجاز كالكلمة ما ذكرت من المركبات التي هي التجوز
 أيها ما التجوز في اجزائها كلها وبعضها مادية أو صوريتة
 كجاء في اردوا اعتصموا بحبل الله وفي رحمة الله والخبر المستعمل
 في الاشياء وبالعكس ولا تجوز في شيء من اجزائه ولو كان
 في اجزائه تجوزا فليس تجوز المجموع مما جرت به تجوز الاجزاء فهو
 كقوله تقدم برجل أو توخر آخر مع انه ليس استقارة تمثيلية
 فليس جوابك حاسما لمادة الشبهة لعدم أي فعل مثل حفظ
 التورية وحاصل انه مثال حفظ التورية لم تتعل في لؤم
 معناها مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع لم بلا فيه اللوازم
 على سبيل الكناية التعريفية وفيه بحث لانا الظاهر كلام القوم
 انها مستعملة في اللوازم على سبيل المجاز دون الكناية لوجود القرينة

مثال حفظ التورية

اقلنته من الاله الموضوع له ^{والمخاطب} ^{بما قسم} لكن
 من عرض الكلام اي ما جابه وناجيه واذ قيل في عرض
 فلا يكون معناه في التعريف يقال نظرت اليه من غير
 بالضم اي ما جابه وناجيه ولا يصير اللفظ مجازا ولا يكون
 باقيا على حقيقته فتعين ان يكون كناية يؤيد ذلك جعله
 من قبيل ما سلم المسلمون اه فانه كناية وقدمت انما ما فيه
 فتذكر ما كونها حقيقة اي كلها او مجازا كلها او جضا فالقسم
 المختلف داخل في القسم الاخير بدليل قوله واما الثاني اه
 لا حداثة طهية مانعة عن خلوص الحق فيها اي عن نفوذ الحق
 في القلوب فانه يشبه احداث الله تعالى في نفوسهم هيئته
 شجرتهم على استجاب الكفر والمعاصي واستقبال الايمان
 والطاعات بسبب اعراضهم عن النظر الصحيح بالختم
 على الاواني في التما مانع فان هذه الهيئته مانعة عن
 نفوذ الحق في قلوبهم كما ان الختم على الاواني مانع عن التعرف
 فيها ثم استعير الختم لتلك الهيئته ثم اشتق منه ختم استور
^{الانوار}

تعبه

^{الانوار}
 تهيئته ^{في} ^{مجازا} ^{في} ^{الانوار} ^{بما قسم} ^{بما قسم} ^{بما قسم}
 بحال قلوب ختم الله تعالى عليها اي خلقها عديمة الانتفاع
 بالانيات محقة او مقدرة اي سواء كانت القلوب محقة
 كقلوب المهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن التفتن
 او مقدرة ثم استعير الجملة الدالة على المشبه كالمشبه
 في قولهم اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخره فكما ان الله ليس
 معناه من الخطاب تقديم وتأخير للرجل فكذا ليس معناه
 من الله تعالى منع عا قبول الحق غاية الامرات الختم هنا مجاز
 كما في حاشية الكشاف للمحقق انتفاذا في وفي تلك
 الحاشية شربت حال قلوبهم بحال قلوب محقة او مقدرة
 ختم الله تعالى عليها بتقديم محقة او مقدرة
 على قول ختم الله عليها وهو حسن مما في هذه
 الحاشية لا شتم الاولي لا شتمها وهذا الاشتمال
 من قبيل اشتمال الموقف ^{استعاره التمثيل} على الموقف
 عليه وخص الشبهان ^{حق} العباد سره

وحصر القوم في الاستعارة على التمثيلية
 بها لان فصل التسمية اي شرف في نظر البليغ
 كلاي كالعدم متبدل بشارك فيه العوام
 والخواص وهو الاستعارة البنية على تشبيه
 المركب بالمركب مشارف فرسان السبلغة
 تشبه البلاغة في الفنى بالميدان استعارة
 مكنية وانتابت الفرسان لها تخيلية وذكر المشار
 ثم ينحى للمكنية او للتخييلية والحكم على تلك
 الاستعارة بانها مشارف فرسان البلاغة مجاز
 هو انهما من آثار البلفاء على ان تشبيه المركب
 بالمركب البنية عليه تلك الاستعارة ايضا من
 آثارهم او يحتمل الاستعارة مفعول به لقوله
 ير تضى اي لا ير تضى بآنا يحمله ان امكن اي
 حمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة
 و يحتمل عليه اي المركب اي على الاستعارة في المركب

ما ملئ

ما ملئ لا الى كلامه ~~من الاستعارة~~ مثل
 هذه الرسالة ونشرها فانه لا يجاز من فضلها
 يجوز ان يكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة
 والذي يدور عليه في الخلدانية هل يسمى المكنية المركبة
 استعارة تمثيلية او لا فيه تردد وعلى عدم التسمية
 يختل حصر القوم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية
 ولا مانع من ذلك عقلا من قبيل عطف العلم على المعلوم
 اخص حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذها في النار
 اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذه
 جملته شريطة دخل عليها همزة الانكار والفاء
 فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في اولها للعطف
 على محذوف دد عليه الكلام تقديره امنت ماله امن هم
 فهو حق عليه العذاب افانت تنقذه كبرت الهمزة في الجزاء
 لتأكيد الانكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك
 والدلالة على ان ما حكم عليه بالعذاب فهو كما لو لم



فيه لا متعلق الخلف فيه ما كان اجتهاد النبي عليه السلام
ودعا شيعته الى الايمان سعي في انقاذهم من النار نزل
ما دل عليه قوله تعالى اخبر حق عليه كلمة العذاب من
استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم النار
في الاخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب حتى يترتب
عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام مجرده في دعائهم الى
الايمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملائمت
دخولهم النار فصار قرينة على الاول وقرينة
الاستعارة بالكناية ههنا استعارة تحقيقية كما
في نقض العذر على ما هو مذهب صاحب الكشاف
واما ما يذهب اليه من انه يريد ان الناس
مجاز عن الكفر المتضمن اليها والا نقاد زعيم
لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان
والطاعة فهو نازل الدرجة بالشبهة الى ما ذكرنا
هذا ما ذكره التفقذاني في حاشية الكشاف في هذا المقام

حتى

حتى عادت اي صارت بما يكون الشبه اي وجه الشبه فيما
زائدة بينهما ظاهرا والمعنى كثيرا ما يكون وجه الشبه بما كل
جزئين من اجزاء الطرفين ظاهرا لكن لا يلتفت اليه اذ لا فضل
لشبه المفرد بالمفرد ولا للاستعارة المبنية عليه كسائر
بل الملتفت اليه شبه المركب بالمركب في الرتبة المستزعة
اذ الفضل له ولا استعارة المبنية عليه وفي كون المثال
المذكور وهو انبث الى بيع البقل كذلك اي استعارة
تمثيلية بالمعنى المذكور بحث لانت الظاهرية من المجاز
العقلي دون اللغوي فضلا عما اذا يكون مجاز لغويا
مركبا وان سلم انه مجاز لغوي فلا نسلم انه مجاز مركب
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما ذهب اليه العلامة عظمه
العلامة والديلمي في هزم الامور الجند لخصاها في الآية في التبيين
اي في كونها من ملاسات الفعل ومجولاته لم يكن
يجوز في اللغة بل التجوز انما هو في الاسناد لكن التالي
باطل لانهم لم يريدوا به ما هو المشهور من المجاز العقلي

بدليل ما مر من انه لم يقل به احد وان يكن بعيدا عما الاعتبار
فالمقدم مثلا فتعين الشق الثاني ولقائل ان يقول مناقشة
المصنعية على اختيار هذا الشق بدليل قوله وقصد
تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي وح يدفع
بحث الشارح عنه فتأمل اما لو قصد تشبيه التلبس الذي
لا يخفى ان حمل تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس
الفاعل على هذا المعنى في غاية الجحود كون القول المذكور
مستعملا في التلبس الغير الفاعلي اذ تشبيهه بذلك القول
في مجرد انهما من الاستعارة المركبة التمثيلية
وما يؤيد ما ذكرنا من الجواب فوجبه المركب المذكور
وهو نحو انبت الربيع البقل غير ما هو المشهور
وما هو المشهور هو ان باب الاستعارة المجازية فيه انه
لا يلزم ان يكون غير ما هو المشهور الاستعارة التمثيلية
بل يجوز ان يكون غير ما هو المشهور الاستعارة التبعية
في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون مجازا مفردا

كما ذهب اليه عضد الملة والدين في نحو هن الامير الجند
صرح بذلك الشارح في رسالة الفارسية وانه ضرورة
تدعونا الى الحمل على الاستعارة التمثيلية مع بعد هذا
عن العبارة وعدم معقوليتها في نحو انبت الربيع البقل
لان المعقول المقبول فيه انها هو المجاز العقلي كما هو المشهور
او القوي المفرد الذي في النسبة كما هو المشهور ولا يحصل
لانه لان المتردد لا يقدم رجلا الى قدامه ويؤخر رجلا رجلا
الى خلفه فوجه التقدير في شرح المفتاح بان المراد بالرجل
الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى
خلفك واو بر د عليه ان تأخير الخطوة الى موضع ابتداء
منه الخطوة الاولى لا الى خلف المتردد وفيه ان المراد
بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى
لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الاولى ويؤيد عليه
ان المشهور في التردد تقديم الرجل وتأخيرها لا تقديم
الخطوة وتأخيرها وتباعد السيرة السند في التكلف فقال المراد

بالرجل الاخرى التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث
 انها احرقت مغيرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر
 ما ذكره الشارح من ان اخرى صفة تارة هكذا حقق المثال
 لا كما حققه التفناني والسيد السني فان تحقيق الشارح
 اوفى واجل من تحقيقهما وقد خلا عن الائمة الى ان
 الاستعارة المركبة التمثيلية بتعبية والى ان المتبوع ايت
 شئ ولا تجده في صدر بعد الصدر يحتمل ان يكون المعنى
 ولا تجده في شئ من الصدر وروح كان المناسب في الصدر
 الثاني التكبر يحتمل ان يكون المعنى ولا تجده في صدر
 الرجوع الى كتب القوم فانه لو احتج في صدر احد من القوم
 لو جد في كتبهم فانه المصدر على وزن فريه بمعنى الرجوع
 والحمل على ان معناه ولا تجده في صدر بعد صدرى
 على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه بعبارة الظاهر
 كلمات القوم فيه ان الاضافة في كلمة القوم للاستغراق
 فيكون متعددا معنى وان كان مفردا لفظا ولا يبع

ان يقال ان اتفقت كناية عن التحدث ويقرب منه
 التوجيه الاول للشارح ومما ينبغي ان يعلم ان الكلمة هنا
 بمعنى الكلام ككلمة الشهادة حتى تجاوزت الى الكلمات
 من التعدد الى الاتحاد فلا يضر وحدة الكلمة فاعلمتها
 المجازية فان وجوب التعدد انما هو في فاعل الاتقان
 الحقيقي دون المجازي سوى المشبه فان قلت قد تقترن
 في بحث التشبيه ذكر المشبه به واجب البتة قلت ذلك
 انما هو في التشبيه المصطلح وقد تقترن ان المراد به
 غير الاستعارة بالكناية والشرط المذكور اي القدر المذكور
 من الشرط فانه بحسب الشرط لا يات قوله ودل عليه الى اخره
 من تنتم الشرط زيد في جواب من قال اه فيه انه خرج
 بيان المراد بالمشبه تأمل فخرج بقوله ودل عليه اه
 فانه دل على التشبيه في ذلك القول بالسؤال لا بخاصة
 المشبه به لا يشتمل اي الشرط المذكور مع ما عطف عليه
 اذا اريد بالنقض ابطال العهد واما اذا اريد به المعنى



الحقيقي هو تفريق طائفتي الجبل بعضها عما بعض فالشوا
ظاهر الا ان يتكلف ويحمل ما يختص المشتبه به على معنى اعم
من ان يكون حاصلة لفظا ومعنى او لفظا فقط وقد مر
مثل هذا لتكلف فتذكره في شمول البيان الاول وفي شمول
الشرط المذكور فليس الدلالة بذلك ما يختص المشتبه به
على التشبيه بل دعوى تفوير الاتحاد فيه انه لا يخلو عن الدلالة
على التشبيه كيف وهو قرينة الاستحارة وقد اشار الى
هذا الجواب بقوله فالاولى حيث لم يقل فالصواب وكذا
قوله لا على التشبيه موجب هذا السند المذكور انفا وحاصل
المعنيين انه لا يستقيم قول المصنف اتفقت كلمة القوم
على انه اذا شبه امر بامر الى قوله كان هناك استحارة بالكناية
بل يكون هناك استحارة بالكناية على مذهب الخطيب فقط
بكيفية لا يقصد الى الاتحاد بالدعوى بل الحق بالدعوى
انها هو تفوير الاتحاد ويجعل الاتحاد مستم الثبوت
ويجبر عنه اي عن المشتبه به باسم المشتبه بناء على انهما

اذا اتحد اياكون اسما للمشتبه به حتى يكون كانه صار المشتبه
والتبع اسمين مترادفين فالاولى ان يقال انه يكاد يرد
عليه على ما يرد على الاول فالاولى ان يقال اتفقت كلمة القوم
على ان في نحو اظفار المنيّة نسبت بفلان استحارة بالكناية
كما هو واحد محاذ للاضطراب لم يقل احد معنى الاضطراب
بصيغة التشبيه اما لانه المراد بالجمع ما فوق الواحد واما
لانه للاضطراب معنى ثالثا وهو الترتيب ولم يتعرض له
لا نفي ولا اثبات لانه غير مناسب هنا لعدم اطلاق قول
السلف ولعدم ملائمة للاتفاق بل الملايم له انما هو خلاف
المقابل له والآي وان لم يقل بكونه متحدنا موثقا فلا صحة له
لا تالم نجد التذليل بهذا المعنى في اللغة اي لم نجد استعمال
التذليل بالياء في اللغة على تضييق معنى الجمل بل جاء في القبح
والقاموس التذليل تطول الذيل يقال ردائهم ذيل العظم
طول الذيل حتى يتعيق قوله ولست عرض لها في ثلثه واثله
والا فلما لم يقل لم تعرض لها في ثلثه واثله لا في اقل منها

ولا في أكثر غيرها أم لا صوابه أو لا لأن أم المتصلة
لا تستعمل مع هل يريد به ما تقدم اليك من علماء
البيان بدليل أنه جعل مذهبه عديلا لمذاهبهم لا تنهيه
أبناء التعليم فثبت أهل العلم الماضية بالأباء في النفع
و استعمال اسم المشتبه في المشتبه فيكون استعارة مفعلة
واضافة الأباء إلى التعليم من قبيل اضافة المشتبه إلى المشتبه
والمعنى لا تنهيه أبناء المتعلمين بسبب التعليم إلى أن المتعار
الأولى إلى أن الاستعارة بالكناية لأنها الاسم المتفق عليها
لا المتعار إذ لا متعار عند الخطيب في الاستعارة
بالكناية من غير تقدير أي لذلك اللفظ المتعار وذكر
اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام جواب سؤال
مقدّر كأن سأل سأل وقال كيف لا يكون مقدرا في نظم
وذكر اللازم قرينة دالة على تقديره فيه فاجاب بأن ذكر اللازم
قرينة على قصده لكن من عرض الكلام ^{الجزء الكلام} لأن حاق الكلام
حتى يكون مقدرا في نظم مبنى على جعل التشبيه تفسير لقوله

وهكذا

وهكذا ذلك أن لا يتجاوز اللغة أي من اللغة إلى الاصطلاح
في وجه التسمية يعني أن كون الكناية بمعنى اللغة فقط
كاف في وجه التسمية ولا حاجة فيه إلى كونها بمعنى الاصطلاح
ويحتمل أن يكون المعنى ذلك أن لا يتجاوز من اللغة
إلى الاصطلاح أصلا وتكتفي في الاستعارة بالمعنى اللغوي
كما اكتفيت في الكناية بالمعنى اللغوي ولا حاجة في شيء
منهما إلى الحمل على المعنى الاصطلاح فافهم ولعل الأمر
بالفهم ليذهب الذهن إلى الاحتمال الثاني فإن فيه
دقة لأن كل واحد هو لفظ المشتبه به المستعمل في المشتبه
فيه أن الاستعارة التخيلية عندهم ليست كذلك بل هي
مجاز عقلي عندهم لا لغوي فان قلت مراد الشارح أن
الاستعارة التي هي قسم من المجاز اللغوي تكون على مذاهبهم
أقرب إلى الضبط قلنا على مذهب الخطيب تكون أيضا
كذلك فلا احتصاص لهذه الأقربية المذهب السلف
الآن يقال أنه لم يعتد بمذهب الخطيب ولو احتما إلى

اى ولو كان الذهاب الى غيره محتملا الا اننا نحكم بالظاهر
 انه لم يذهب الى غير هذا القول تنوير بشان اى اشاعة
 واطهار له فانه بهذا الوصف اشهر منه بعلمه او بوصف
 اخر له انه مختار الجمهور وفي التفريق استفاداه
 والحاصل ان ترك التفريق يكاد ان يكون اولى اذ فيه
 الاشارة الى تكثير جهات الاختيار ^{او تزييد} وكثير من كلام الحكماء
 يجعل شهاد لوجه ادخال المص لفظا ظاهرا في قوله
 يشع ظاهر كلام الحكماء ^{او تزييد} الى ان مذهب هذا مذهب
 السلف ان عبارة اظهر اى مما ذهب اليه التفقذاني
 من ان مذهب فيها مذهب السلف بادعاء انه عينه
 حار من المشبه به اى ملتبسا بادعاء ان المشبه عين المشبه به والمعنى
 انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعاء فلو قال في المشبه
 به الادعاء كما اخبر واوضح غير ظاهرة ولو بالمعنى اللغوي
 بل الظاهر انها مصرحة ولا كناية هناك لا بالمعنى اللغوي
 ولا بالاصطلاح وانما قال غير ظاهرة ولم يقل لا وجه

لسميها

لتسميها استعاره بالكناية او مكينة لانه يمكن تصحيح تسميتها
 كناية او مكينة بانه اذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعاء
 فكان في الاستعارة كناية اى خفاء بالنسبة الى المصرفة تأمل
 وان سلم ظهور وجه كونها استعارة فيه اجماع الى ان كونها
 استعارة ممنوع لما يثاق عن قريب ولما اتركب المص التام
 في رد التبعية الى المكينة بتعال لعموم اشار الى وجه السامح بقوله
 يجعل قرينتها اى يجعل ما هو قرينة التبعية عند القوم
 ونحن دفعنا هاهنا رسالة حيث قال فيها للساكني ان يقول
 ان اردت بالمنية الموصوف بالا تتجارج السج ولا شك انك انتج
 يكون مستعلا في غير معناه والظاهر ان لا يكون عطفا على
 ان لفظ المشبه الاظهر ان بالتعب لانه لو رفع لا يعلم ان
 الاستعارة في الفعل لا يكون الا بتبعية عند الساكني قطعاً
 مع ان المراد ذلك ليمت به الالتزام عليه مما لم يذب
 اى لم يدفع الى الآن بانهم لو قبلوا المص باعتبار التبعية
 اى يجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل التبعية

قربة المكنية واستغفروا عما اعتارها فيه ان القوم
لا يستغفون عن اعتبار التبعية بردها الى المكنية
لان التبعية التي قرينتها حالية لا يمكن ردها الى المكنية
ولا يشتر كلامه اي كلام السككي بانه اي السككي بردها
مع قرينتها الى الاستعارة اه لكون حقيقة اي جارية
باسم الاستعارة في الغاية لانه يكون مجازا لغويا
لا مجازا في الاثبات ^{فكون} لافقة لباقى الاستعارات في كونها
مجازا لغويا بخلاف ما اذا كان مجازا في الاثبات فانها وان كانت
حقيقة باسم الاستعارة لكن لا في الغاية فله اي السككي
ان يعد عن القول به اي بجعل الاستعارة التخيلية للصورة
الوهمية الى قول السلف في التخيلية لمصلحة الرد المذكور
لان النفع فيه اي الرد اكثر من النفع في كونها حقيقة باسم
الاستعارة في الغاية وهو تقليل الاقسام والتقريب الى القبط
وفيه ايضا لا يستغنى عن اعتبار التبعية بالعدول عن التخيلية
الى تخيلية القوم لما مر آنفا تأمل ولا يخفى ان المناسب

هذا ابتداء كلام واستعارة الى ان الرد قد ذكره الحق وغيره
اما تذكر اي ذلك الحديث عنده اي عند السككي فان مبنى الرد
عليه اي على تحقيق معنى التخيلية عنده كما كان مبنى الرد
على تحقيق معنى المكنية عنده ايضا وليس المعنى ان مبنى الرد
على تحقيق معنى التخيلية عنده فقط والحاصل ان مبنى الرد
على تحقيقها فاما المناسب ذكره بعد تحقيقها ويحكم انما يجاز
عنه بان المكنية اصل والتخيلية فرع لانها قرينتها فاختلفا
ذكر حديث الرد عقيب ذكر الاصل ولوعاية تلك الاصل اركب
الشام وقال واختار السككي رد التبعية الى المكنية
مع ان المردودة اليها انها هي قربة التبعية والتبعية مردودة
الى قرينتها التشبيه المضمر في النفس هذا تعريف بالاعم ولا يعود
ان يقال انه تعريف بالمباين اذ لا يصدق على شئ مما اورد التوفيق
لان المتبادر من افتراض التشبيه ان يكون اركانها مضمرة
فالمستوجب ان يقال ان التشبيه المضمر في النفس المستوك اركان سوى
المشبه ودل عليه بانه لا يرد المشبه ^{المشبه} ومكانه لشبهه تساهل فيه
مضى

وح لا وجه لتسميتها باستعارة يمكن ان يقال وجه تسميتها
باستعارة انه شبه الاستعارة في ادعاء دخول الشبه في
جنس المشبه او استعير للدلالة على ذلك الشبه اثبات
لازم المشبه للمشبه وما حقق تلك الدلالة انها هواراة
التشبيه وكأنه انها انت الضمير في قوله لتسميتها باعتبار
انه الاستعارة وكذا الحال في ضمير كونها غير مخفية لانه لم يصرح
بالتشبيه بل اشير اليه بذكر لازم المشبه والاستعارة ابلغ
من البلاغة اى الكلام الذي فيه الاستعارة ابلغ من الذي
فيه التشبيه لانه المفرد لا يوصف بالبلاغة وجعل من المباني
بأنه شذوذ ان احدهما بناء اسم التفضيل من المزيد فيه
وثانيهما كونه بمعنى المفعول دون الفاعل مع ان قياسه
ان يكون للفاعل والاولى ان يقال ويطي ابلغ لانه المقام
مقام المضمون والمظهر الا ان يقال عدل عن المضمون الى
المظهر لزيادة التمكن في ذهن السامع للعدول عما حققه
القوم لم يقل للعدول عنها مع ان السياق يقتضيه اشارة

الى

الى ان عدوله يخالف الدليل العقلي والنقلي والقوم
عبارة عن السلف والشكالي الجهوان يكون ذلك التحقيق
فانما ممن اى الله الذي ليس لما اعطاه ايانا حذف
المفعول الاول لانه يتعلق به عرض محدد اخذه من قوله
عليه السلام اللهم لا مانع لما اعطيت وهو كناية عن كونه
مطابقا للواقع اذ لا خطأ في ملهاته تعالى من فروع التشبيه
المقلوب يعنى ان الاستعارة بالكناية كانتا مبنية على التشبيه
المقلوب فكما يجعل المشبه مشتهرا به تفصيل على وجه
التعليل لكونها من فروع التشبيه المقلوب حيث شبه
غرة الصبح وهي ضوءه بوجه الخليفة مع ان وجه الخليفة
شبه بعزته كذلك استعاد اسم المشبه الذي كان مشبه
في التشبيه المقلوب للمشبه به الذي كان شبه في التشبيه المقلوب
فيكون غاية البلاغة في كماله وكيف لا وقد عدل عن العرف
المعهود في الاستعارة حيث استعير اسم المشبه للمشبه به
اياء الى ان المشبه اقوى من المشبه حتى استحق ان يستعير

منه اسم المشتبه فالمراد بالمشيئة السبع حقيقة لا ادعاء
ويجعل الكلام اي هير اريد بالمشيئة السبع الحقيقي كناية
حتى لا يكون الكلام كذباً فلهذه الكناية مركبة مرتبة على الاستعارة
عن تحقيق الموت اي في الاستقبال وذلك مقام من وصول
المبالغة غايتها وليس المعنى انه كناية عن تحقيق الموت
في الماضي او في الحال الا ترى انه انما قال اظفار المشيئة نسبت
بظلال عند شدة مرضه واعلم انه قرينة هذه الاستعارة
لفضية وهي الاظفار المضاف الى المشيئة وقرينة الكناية
حالية وهي عدم وجود السبع عند فلان حين التكم بهذا
الكلام فيكون هذه الكناية من جملة الكنايات الخالية
عن تحقيق المعنى الحقيقي فلم يجز ارادته وقد اختار السامع
فيما مر من ان امثال تلك الكنايات مجازات لا كنايات
لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كناية عن موته
اي عن انه سيوت ولا ينجو عن مرضه الذي هو فيه على
ما مر تحقيقه ولا يجوز في اضافة الاظفار الى المشيئة

اي لا يجاز فيها اللغو ولا عقلياً ولا اولاً ان يقال ولا يجوز
في الاظفار ولا في اضافتها الى المشيئة ليكون الاول اشارة
الى نفي مذهب السكاكي والثاني ايما نفي مذهب السلف
ولا اشكال في جعل المشيئة استعارة فانه لفظ المشيئة
استعملت في السبع الحقيقي فيكون استعارة اصطلاحية
لا في السبع الادعاء حتى يرد الاشكال الذي ورد على التكلم
ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان
الكناية تكون محمولة على المعنى الاصطلاحي دون اللغوي
كما في المذهب الثلاثة في صورة الاستعارة بالكناية اى
في موادها ومثلها مع ان الاولى خذف الصورة ولعله
اشارة بانها الى ان مضمون هذه الفريدة يجري في المذهب
الثلاثة والاثبات بالصورة في الاستعارة المصرفة للشيء
لا يكون مذكورا بلفظ المشتبه والا لكانت مصرفة ومخرجة
عن كونها مكنية بلفظ الموضوع كما اذ يجوز ذكره بغير لفظه
بشرط ان لا يكون لفظ المشتبه لجواز ان يشبه شيء بامرئ

والجواز ان يشبه شيء غير عند بلغة مجاز من سلب امر وشبهه
 بعض خواص من ذلك الامر فقد اجتمع المجاز المرسل والمكنية
 ولم يغز عليه اى على هذا الاختلاف في كتب القوم والذي
 يلوح من كلام القوم الظاهر ان المراد بالقوم علماء البيان
 كلهم فيؤذن بالاتفاق وعدم الاختلاف فيه فيكون بل للشيء
 من عدم العثور على الخلاف الى العثور على الاتفاق من اثر
 الفرض كغير اللون ورثاثة الرئية والهزال بالظلم للث
 البشيع اى الكرية والحق ان يزد عتيبة اثبت لا ش
 الفرض خاصة الظلم ليصح بفرع قوله فيكون اه عليه ويكون
 الازالة تخيلا فقد ذكر المشبه في هذه المكنية بغير لفظ
 المشبه وبغير الموضوع لم بل لفظ اللبس وهو غيرهما
 وتحقيق ذلك البيان فيه محالة واسارة الى الرد على المع
 في نقل التردد على الاطلاق وما يذكر زيادة عليها اى
 لتحقيق ما يذكر زيادة عليها ويحتمل ان يكون معطوفا
 على تحقيق لان الاهتمام بالرائد دون الاهتمام بالتخييلية

فمثل جمع محلب من الحلب بمعنى الخرج والخرج كذا في القاموس
 بمعنى فلفظ كل سبع يفهم منه ان الظفر اعم من المحلب
 يطلق على فلفظ كل حيوان والظفر لما لا يصيد من كل
 حيوان لما اثر او ماشيا انسانا او غيره وح يكونا بينهما
 مباينة ويفهم منه ان الماشية الصارة لا يطلق عليه ذو الظفر
 ولادوا المحلب تأمل ونسب زيادة على القرينة فيكون ترجحا
 سوى صاحب الكشاف فانه يجوز كون ذلك الامر مستعملا في
 معناه المجازي ايضا مستعملا في لفظه على حذف المضاف ويجوز
 الاستخدام ايضا وانما المجاز في الاثبات لا في اللفظ لانه الاثبات
 هو المجاز وعما كان الاصل وما لفظ الملايم فبان في موضعه
 الاصلى بعم البيان الترتيب اه الظاهر ان البيان هو قوله وانما المجاز
 في الاثبات فانه وقع من السلف ببيان الوجه تسمية قرينة المكنية
 مجازا في الاثبات كما سيصح به عما قريب فيما رأينا ما يصدر
 وكثيرا مما يجعل المصدر حياء والمعنى ليس كلام السلف في مدله
 رؤيتنا كلامهم في هذا المقام الا في التخييلية او موصولة

والجاء مخدوف والمعنى ليس كلام السلف في الكتب
التي رأيناها في هذا المقام إلا التخيلية والتمثيلية الشارح
كلامه به تحريرا عن الوقوع في الكذب وهضم النفس بآفة تبغنا
ناقص ويسمونه أي اثبات ذلك الأمر للمثبة فيجب تخصيص
ذلك الأمر في الموضوعين به لا تتم الاستعارة المكنية
الآية ليصح البيان والتسمية على طريقة القوم وتسميته
أي ذلك الاثبات وقع من السلف بيان لأن يسمى أي
عند السلف فلا يتصور منه هذه العبارة إذا التسمية
بالتخيلية من السلف ووجه التسمية جواب
سؤال مقدر ناسخ عما قيل فيجب تخصيص الأمر بما لا يتم
أه تقديره إذا خصصت الأمر في الموضوعين به لا يتم
الاستعارة الآية وأخرجت التريخ فلا يكون وجه التسمية
ما نعلم دخول الغير فيه فكيف تخصصه فأجاب بقوله
ووجه التسمية أي إذا وجد في شيء آخر ليس موجبا
للتسمية أي لتسمية ذلك الشيء الآخر بذلك الاسم

في كونه مستورا أم محتملا وكذا في كونه مجازا في الاثبات
ويكون بعدم انفكاك المكنى عنها ولو قال ويحكمون بتلازمها
لكان أولى ولعله أظهر ما خفي وأعرض عما ظهر وهو عدم
انفكاك التخيلية عن المكنى عنها فانه مجمع عليه وصاحب
المشافق قائل بانفكاك المكنى عنها عن التخيلية فان
قربة المكنى عنده قد يكون تحقيقية وقد يكون تخيلية
كونه استعارة تحقيقية بلا ينبغي أن يجوز كونها مجازا
مرسلا في بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال
اللفظ الموضوع على ما لا يميز المشبه به في ملائمة المشبه وان لم يميز
تكونا القوية تخيلية وذهب البعض في الفريدة الربو إلى أن
المادة التي وجد فيها للمثبة ملائمة حقيقي يشبه به لا يميز
المثبه به فيستعار من لفظه ملائمة المشبه وأن لم يميز استعماله
وان لم يوجد كما في أظفار المثبة تكون القوية تخيلية والتفريق
لإبطاله على سبيل التخصيص قال صاحب المشافق إشارة إلى أخذ
هذه الفريدة من حيث تسميتها العهد بالجميل فيه رمز إلى أن



الاستقارة المكنية عنده لفظ المشبهة المستعمل في الشبهة الرموز
 اليه باثبات خاتمة المشبهة له ويجوز ان تكون القرينة التخيلية
 باثبات النقص الحقيقي للمهد وهو تفريق طاقات الحبل
 بعضها عما بعض فيكون مجازا في الاثبات ايضا اي كما يجوز ان
 تكون القرينة استعارة حقيقية باثبات النقص المجازي
 للمعتمد فجعلنا اي القرينة استعارته اي استعارة النقص
 الى هذا الاحتمال وهو جعل القرينة التخيلية لا الحقيقية
 ما امكن ذلك اي جعل القرينة الاستعارة الحقيقية الى غيرها
 وهو التخييل وما هنالك اي من اشعار كلامه بانه ما امكن
 جعل قرينة المكنية استعارة حقيقية لا يلتفت الى جعل
 قرينتها التخييل نشاء ما ذكره في الفريدة الرابعة فالاول
 تقديم الرابعة على الثالثة الا ان يقال ذكر المصنف مختاره بعد ذكر
 المذاهب الثلاثة في التخيلية ولا يخفى انه اي مجرد التخييل
 عما ملاهيه المشبهة بما وضع للملايه المشبهة بقرينة ضعيفة
 فكيف يعتبرها صاحب الكشاف فلا بد ان يؤول كلامه

باحد التأويلات التي اشار اليها الشارح ان النقص المستعمل
 في معناه الحقيقي شاع استعمال النقص المستعمل في معناه
 الحقيقي في مقام افادته لانه مستعمل في ابطاله
 حتى يكون استعارة حقيقية وهذه الافادة ايضا
 يكون بطلان الكناية او في اظهرها بطلان المهد وهذا
 الاظهار ايضا يكون بطلان الكناية مطلقا اي في جميع المواد
 التخييل كما ذهب اليه السلف والخطيب فيجوز اي فيجوز
 التخييل الفريدة الثالثة انها كانت ثالثة لانها اضعف
 المذاهب الثلاثة جواز التكاكي كونه اي كون الامر اي
 لفظه على حذف المضاف الى الضمير رأينا ما افعال القلوب
 ما رأينا من الابصار يقتضي مفعولا واحدا ومفعول
 وكثيرا ما يجعل المصنف حينئذ كقولهم اتيك حقوق النجم
 اي وقت حقوقه بيا نهم اي بيا ن القوم وتغيرهم للتخيلية
 على مذهب التكاكي وهو متنازع فيه للمفوض او المفعول
 للفعل الثاني فقط واما قوله آتاك التكاكي جعل الاستعارة



التخييلية أو فهو مفعول ثانٍ للفعل الأول على تقدير
التنازع في المفعول الأول وتام مقام مفعوليه على تقدير
أن يكون بيانهم مفعولا للفعل الثاني فقط والمعنى على تقدير
التنازع في المفعول الأول رأينا بيان القوم التخييلية
على مذهب السكاكي أنه السكاكي جعله مدة رؤيتنا
بيانهم للتخييلية على مذهبه وأما على تقدير عدم
التنازع فيه فيكون المعنى رأينا أنه السكاكي جعل الاستغارة
أه مدة رؤيتنا بيانهم ولا يجوز أن يكونا رؤيتنا
من أفعال القلوب إذ يلزم التقييد بالمصدر المحيى
الأتري أنا قولنا رأيت زيد كرم ما رأيت كرم كرام
لغو وتقييد بلا فائدة بخلاف ما رأيت زيداً رأيت كرم
أو رأيت زيداً كرم ما رأيت فانه مفيد وأعلمنا فائدة
التقييد بالمصدر المحيى التحويز عن توهم الوقوع
في الكذب ولم نغتر عطف على رأينا الأول من غير أن
من جانب غير المصدر على نسبة التحويز الذي هو مقابل

للموجب والامتناع اليه أي إلى كمال دون الترجيح أي
ترجيح أحد الطرفين والتعويض أي تعويض ذلك الترجيح
وهو استعمال لفظ لازم المشبه في الأمر الوهمي أو قول
التجوير هنا في مقابل الامتناع فقط فيتناول الوجوه
كما في قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز صراحة للتفوية
أو للتنازع وانما عبر عما مذهب بتلك العبارة الموهمة
بمخلاف الملح تزيفاً لمذهب فانه مما ينبغي أن لا يجوز
فضلاً عما لا يرجح أو نقول التجوير هنا في مقابلة أي
والامتناع بدليل أن العلامة التفقار إلى نقل عن السكاكي
أن قرينة العكس عنهما أما مقتدر وهمي كالافتقار وأما
محقق كالانبات في ابت التبيع البقل والهزم في هزم
الأمير الجند ويسميه أي اللفظ الدال على ذلك الأمر على
حذف المضاف أو على الاستحسان وهو ظاهر أي وجه تسمية
بالاستغارة ظاهر لا خفاء فيه لانه أي ذلك الأمر الوهمي
مما تخيل الفهم راجع إلى ما هو صورة استعمال بالرفع

فاعل خيل في المشبه الادعاء في هذا الادعاء وهو الذي
 حمل الكافي على اختراع الامر الوهمي وذلك اي انفس
 حاصل لانه المجازة وهي الطريق العظيم فالشك في الفاء
 للتعليل ويجوز ان يكون للتفريع من اثبات المعنى الحقيقي
 من بيان ما الموصول للميم المشبه اي للفظ على حذف
 المضاف حال عن المعنى اي كائن اللفظ ملائم المشبه به
 للمثبه متعلق بالاثبات الى ان المتكلم اه صلة عدل اي
 عدل اليه ولا يرى داع اليه اي الى ذلك التوهم كما ترى انه
 لا داعي اليه والاصل ان عدم الداعي الى ذلك التوهم وان
 كان امرا مفعولا لكنه يدعي منزلة منزلة المبصرات
 لبدايته فكذا قال كما ترى بل الداعي جود الى عدم اعتبار
 تلك الصورة وهو ان يضعف بذلك الغريزة ويحول
 قوتها سوى طلب استعمال اللفظ الاستعارة من اضافة
 المصدر الى الفاعل وقوله ذلك مفعولة ~~الشيء الذي~~
~~والشار اليه توهم صورة~~

وهي استعمل فيها اللفظ ذلك الامر الفريدة الرابعة
 كونها رابعة باعتبار الزمان وتأخر مختار المص عن
 المذهب الثلاثة المتقدمة تابع حقيقي غير وهمي
 يشبه رادف المشبه به اي تابعه كما ان اي رادف المشبه به
 اي لفظ باقيا على معناه الحقيقي فيه ان لا يلزم ما عدم
 المشابهة عدم علاقة اخرى فيقاؤه على حقيقية
 ح ممنوع على مختاره وقد عرفت نشأة اي منشاء
 هذا المختار وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره ينفذ
 عهد الله كما ترو فيه اي وفيما اختاره المص والسنبطة
 من كلام الكشاف لجواز ان يكون ذلك اي البقاء على
 المعنى الحقيقي باقيا كاشنا فيما اذا لم ينشع اه ووجه
 ما ذكره اي الباعث على ما ذكره المص في لفظا كما ذهب
 اليه صاحب الكشاف ان الاولى رعاية جانب اسم الاستعارة
 تلك الرعاية تحصل بان يكون مجازا لغويا اذا لم يمتنع
 اي المذكور من الرعاية فان ظهرها من جانب المعنى

بان لم يكن للمثبة تابع كذلك يكون باقيا على حقيقة
وفيه ان ههنا ما نعين احدهما عدم وجود ذلك
التابع للمثبة وثانيهما عدم شيوخ استعمال اللفظ رادف
المثبة في رادف المثبة لانه لم يوجد قرينة مانعة
عما ارادة ما وضع له وذلك موجب ايضا لبقاء اللفظ
على معناه الحقيقي فالصواب ما قاله صاحب الكشف
وبعارضة اي الوجه الذي ذكر المحقق ما سبق اي الوجه
الذي سبق ذكره في اخر الفريدة الثانية وهو قول
الشارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا للتخييل قرب
الى الضبط ان جعل الجميع بدلا مما سبق اذا لم يكن
فيه اي فيجعل على نحو واحد كلفه وتعسف كما في مذهب
السلف اولى من الجعل على نحوين بان يكون بعض
افراد قرينة الملكية حقيقة وبعضها استعارة مبرحة
فيه اشارة الى ان في مذهب السكاكي كلفه وتعسف
وان كان الجميع على مذهب على نحو واحد انما خلوص

٧٨
القرينة التي هي التخييلية هي الضعف مطلقا في جميع
المواد يلحقها اليه اي جعل الجميع على نحو واحد بشرط
عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب
السكاكي فانه القرينة فيه ضعيف مطلقا وبخلاف
مذهب صاحب الكشف ومختار المحقق فانه القرينة
فيها ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد وكانت
اثباته اي اثبات رادف المثبة به اي للمثبة لا توهم
صورة فيه مسامحة لانه المراد لالفاظ رادف المثبة
به الاستعمال في صورة وهيئة شبيهة اياه اي رادف
المثبة به له اي للمثبة متعلق بالتوهم اي ببقاء مخالف
اي صفة مفعول مطلق مخذوف لقوله ثانيا او
كاثبات المخالب اي اوصفة مفعول مطلق مخذوف
لقوله ثباته في قوله وكان اثباته فردا على لفظ
المصدر الى ما هو له صلة الرد مفوض اليك فعليك
يرد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك ان رددت

كله منهما الى ما هو له والا فالبلد لا يهده المتطويل
ولو تليت عليه التورية والا يجهل كان اي لفظ رادف
المشبه مستعار لذلك التابع على طريق التصرع فيه
انته لا يكفي ذلك الاستعارة بل لا بد مع ذلك مما وجوه
القرينة المانعة عما ارادة الحقيقة كما تروى لذا اعتبر
صاحب الكشاف مع ذلك الشيوع اذا عرفت ما ذكره
في الوارد الاربع فالاحتمالات التي ذهب اليها علماء
البيان في قرينة المكنية عنده اي عند الحق لا عند
غيره هي ~~ثلاثة~~ فانهما عند غير الحق
ثلاثة احدهما كون الجميع اي جميع افراد التخيلية
حقيقة وهي مذهب السلف والخطيب وثانيها
الانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة
وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثها كون الجميع
استعارة تخيلية وهو مذهب السكاكي ورابعها
الانقسام الى الحقيقية والتخيلية وهو مختار الحق

والفوق

19
والفوق بينه وبين صاحب الكشاف ان لم يقل على
صاحب الكشاف التسمية بالاستعارة التخيلية فيما
اذا كان رادف المشبه باقيا على حقيقته بخلاف الحق
فانه سماه استعارة تخيلية كما ترى فلذلك قال الشارح
في مذهب صاحب الكشاف ينقسم قرينة المكنية الى
الاستعارة المصروفة والحقيقة وفي مختار الحق ينقسم
الى الحقيقية والتخيلية ولك ان تزيد اقسام الاحتمال
اعلم ان اصل الاحتمال لا تزيد على المذهب الاربع وانه
مذهب السلف ومذهب السكاكي لا يحتمل التعدد
في زيادة اقسام الاحتمال باحتمال المجاز المرسل لا يتصور
الا في مذهب صاحب الكشاف ومختار الحق تأتى
بما هيئناه لك غير مرة مما احتمل المجاز المرسل في قرينة
المكنية لك الا استقلال في زيادة تلك الاقسام فعلى
بالاعراض عما بيانا تلك الاقسام وعليك بالاقبال
على استخراج تلك الاقسام بدقة النظر والمجرب الذي

علم الانسان ما لم يعلم على كل حال سوى الكفر والضلالة
 كما يسمى صفة مفعول مطلق محذوف لقوله بعد
 ويسمى بمعنى بعد يدل عليه قوله بعد بعده ويجتمل ان
 يكون قوله بعد بمعنى يسمى بقريته ما قبله وتغير الاسلوب
 للتفنن ما زاد على قريته المصروفة من بيانته ملائمة
 المشبهة ترشيحا للمصروفة كذلك تأكيد لقوله كما بعد
 ما زاد على قريته المكنية من الملايمات الظاهر ان المراد
 به ملايمات المشبهة بقريته ما سبق فلا يتناول ترشيح
 المكنية على مذهب السكاكي ترشيحا لها وانما اتى وطوقه
 ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية لمفهوم مشترك بينهما
 اي بين المصروفة والمكنية يدل عليه قوله فيما بعد ولا يخفى
 ان الاشتراك بين المكنية والمصروفة لا يخفى الترشيح
 بل يشمل التجريد ايضا وهو ما يلزمه استعارته
 خرج منه ترشيح مكنية الخطيب فلم يكن جامعا ودخل
 فيه القريته ولم يكن مانعا الا ان يقال المراد باستعارته

في قوله هذا دون المصروفة بل في مقابلته ولم يأت

ما يكون

ما يكون مستعار منه عند السلف ويقون الاستعارة اي
 يكون بعد تمامها فخرج به القريته لان القريته لا تقترن
 الاستعارة بل بها يصير الاستعارة استعارة او تكون
 الترشيح موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه
 وهو ما يلزم او ايضا كما كان مشترك بينهما وبين
 التشبيه لان الاشتراك اللفظي علة للمفهوم الثالث
 للترشيح فذلك تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما
 وبين التشبيه والمجاز المرسل مما القينا اليك ومما
 سيلقي اين الحق وهو ما يلزم الموضوع له والتشبيه
 به ويقارن ملايمه انما المرسل او التشبيه لا معنى
 لقوله ما زاد على قريته المصروفة بل يقع المخاطب
 في العطف حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا بالزيادة
 على القريته وانما يحتاج الى ذلك التقييد في التجريد وكذا
 لا معنى لقوله ما زاد على قريته المكنية بعد ترشيحها
 بالنسبة الى مذهب السكاكي لان ذكر ملايمه المشبهة

١

لا يصلح ان يكون ترشيح الملكية عنده وهو قديم
الملكية على رايه بل الترشيح عنده في الملكية يجب
ان يكون مع طائفة المشبه الذي هو المستعار منه في الملكية
على مذهبه بل لا بد ان يكون رائدا على قرينة التخييلية
ايضا اي كما انه لا بد ان يكون رائدا على قرينة الملكية
فيه ان قرينة التخييلية ليست الا الملكية فيما راينا
كما ان قرينة الملكية ليست الا التخييلية فليست
شعري ما وجه ما قاله الشارح الا ان يقال قرينة التخييلية
لا تزيد على قرينة الملكية فلا تغفل فاما الاستعارة
لا تتم بدون القرينة فتكون قرينة التخييلية داخلة
في قرينة الملكية وفي اكثر النسخ الا ان يقال الداخلة
في قرينة التخييلية اوه لا بد ان يكون اضافته
القرينة الى التخييلية بيانية فيرجع الى النسبة
الاولى ولا يخفى ايضا اي كما لا يخفى انه لا معنى لقوله
ما زاد على قرينة المعرحة ايضا اي كما يشمل الترشيح

والجريد

والجريد ما زاد على قرينة المعرحة والملكية ويلا بسم
المعنى ما روي بل لا يشترط اي بل لا يخفى ان الاشتراك
بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا اي لا يخص الترشيح
بل يشمل التجريد ومفهوم التجريد المشترك بين المعرحة
والملكية والتشبيه والمجاز المرسل هو ما يلا به المعنى المجازي
او المشبه ويقارن المجاز والتشبيه الا ان يقال التخصيص
اي تخصيص الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح لا تخصيص
واقعي ولا تخصيص في المعنى لجريان الاشتراك في التجريد
وكانه انما تعرض للاشتراك في الترشيح دون التجريد
اهما ما يشانه لشرفه والبطنية والاشتراك في التجريد
يعرف بالمقايضة عليه فاعرفه اي فاعرف ان التخصيص
مجرد اصطلاح ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحي
الاختصاص الواقعي ولو لم يستعمل اي ملاية المستعار له
الرائد على القرينة تجريدا فانه لا يستلزم ان لا يكون
تجريدا في نفس الامر من توابع الاسماء بل الاسماء

من توابع المحاسن وكثيرا ما لم يعبر عن المحاسن بالاسماء
بل بقيت بلا اسم ويجوز جعل اي ترشيح المكينة ترشيحا
للتخييلية ان كانت قرينة المكينة تخيلية او الاستعارة
الحقيقية ان كانت قرينة المكينة استعارة حقيقية
كما ذهب اليه صاحب الكشاف واختاره المصنف اما الاستعارة
الحقيقية فيكون الترشيح لها ظاهر لانها كسائر الاستعارات
المصرحة التي لم يكن قرينة للمكينة وكذا التخييلية اى
كون الترشيح لها ظاهر على ما ذهب اليه السكاكي واما
التخييلية على ما ذهب السلف فيجوز ترشيحها لان
الترشيح كما تأكيد لقوله ايضا الاول ترك قوله ولا استعارة
المصرحة او زيادة المكينة بل الاول تركها لان المقام
يقتضى تشبيه مخفي بمخفي آخر حتى يرتفع الاستعداد
الخصم بخلاف تشبيه المخفي بمرجعي فانه ربما ينكر
الخصم جواز ذلك التشبيه ويقول انه فيسرح الفارقة
ويجعله نفسه تخيلا وهو مذهب السكاكي ويجعل

نفسه استعارة حقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف
او يجعل اثباته تخيلا لا انفساء وهو مذهب السلف
وعليه صاحب الكشاف في بعض المواد ويبين ما يجعل
زايدا عليها اى على قرينة المكينة وترشيحها اما للمكينة
او للتخييلية اختصاصا وتعلقا به اى بالمشبه به
متنازع فيه لقوله اختصاصا وتعلقا فهو القرينة
سواء كان مقدما او مؤخرافا ان استويا في القوة فاستويا
دلالة على المواد يكون قرينة والتا هو يكون ترشيحا لانه
لا التباس بين القرينة والترشيح في المصرفة كما اننا اليه
اى الى عدم الالتباس بقولنا فيما سبق ولا يخفى انه
لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصرفة لانه اه بمثل
ما ذكر من قوة الاختصاص والظاهر ان ما يخصر اى
يشبه به السامع على المواد وما سواه ترشيح او تجريد
فلا اعتبار بالدلالة على المراد لا لقوة الاختصاص عند
الشراح ولا يخفى انه الاوجه ان يجعل الجميع

اى جميع الملايكة قرينة ولذا قال صاحب التلخيص
 القرينة قد تكون واحدة وقد تكون
 متعددة والمحمد لولته على
 الاتهام والصلوة والسلام
 على سيد الانام
 وعلى اله وصحبه
 الكرام



الحمد لمن به الاتهام وعلى الرسول افضل السلا م
 وعلى اله واصحابه الكرام وقد وقع الفراغ من تحرير
 هذا الكتاب المستطاب بعناية الملك التتواب على يد الفق
 والمذنب الحقير الحاج سيمابن احمد الواردارى عفى عنهما
 الملك البارى فى وقت العصر من يوم الجمعة فى ماه صفر
 المصفر سنة تسعين ومائة واللف